رجال الكشي

دراسة وتحليل

بقلم

الشيخ عادل هاشم

رجال الكشي



رجال الكشّي

دراسة وتحليل

بقلم
الشيخ عادل هاشم

سرشناسه : هاشم، عادل، ۱۹۸۱- م. Hashim, Adil
عنوان قراردادی : معرفه اخبارالرجال .شرح
عنوان و نام پدیدآور : رجال‌الکشی: دراسه و تحلیل/ بقلم عادل هاشم.
مشخصات نشر : تهران : موسسةالصادق علیه السلام للطباعة والنشر، ۱٤٤۳ ق.= ۲۰۲۲ م.= ۱٤۰۰.
مشخصات ظاهری : ۱۱۸ ص.؛ ۱٤/۵×۲۱/۵ سم.
شابک : ۹۷۸-٦۲۲-۷٦٦۹-٦۳-۳
وضعیت فهرست نویسی : فیپا
یادداشت : عربی.
یادداشت : کتاب حاضر شرحی بر کتاب «معرفه اخبارالرجال» تالیف محمدبن‌عمر کشی است.
یادداشت : کتابنامه: ص. ۹۹ - ۱۰۵؛ همچنین به صورت زیرنویس.
موضوع : کشی، محمدبن‌عمر، قرن ٤ ق . معرفه اخبارالرجال -- نقد و تفسیر
موضوع : حدیث -- علم‌الرجال
Hadith -- *Ilm al-Rijal
محدثان شیعه
Hadith (Shiites) -- Authorities
شناسه افزوده : کشی، محمدبن‌عمر، قرن ٤ ق . معرفه اخبارالرجال. شرح
رده بندی کنگره : BP۱۱۵
رده بندی دیویی : ۲۹۷/۲٦۷
شماره کتابشناسی ملی : ۸۷۳۵۲۰۲
این کتاب با کاغذ حمایتی منتشر شده است

رجال الكشي

دراسة وتحليل

تأليف: الشيخ عادل هاشم

الطبعة: الاولى، ١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م - ١٤٠١ش

القطع: رقعي

المطبعة: الصادق عليه السلام

عدد النسخ: ١٠٠٠ نسخة

عدد الصفحات: ١١٨ صفحة

ردمك: ٣-٦٣-٧٦٦٩-٦٢٢-٩٧٨

الناشر: موسسة الصادق للطباعة و النشر



www.alsadegh.com

مراكز التوزيع: ايران- قم- شارع معلم- مجمع ناشران - طابق الأسفل - رقم B٤٠
موسسة الصادق ٩١٢٤١٠٢٠٩٦ (٠٠٩٨)
ايران- تهران- شارع ناصرخسرو- زقاق حاج نايب - سوق المجيدى
موسسة الصادق ٣٣٩٣٤٦٤٤ (٠٠٩٨٢١)



الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام

على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين،والصلاة واللسام على اشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين:

أما بعد:

فهذه مجموعة أبحاث رجالية القيناها على جمع من طلبة البحث الخارج في الحوزة العلمية في النجف الاشرف في علم الرجال ،تناولنا فيها البحث في مايسمى بكتاب رجال الكشي أو بالأحرى ما اختاره منه الشيخ الطوسي(قدس سره) وسماه (إختيار معرفة الرجال)؛ وذلك لما يتمتع به هذا الكتاب من سمات وصفات امتاز بها عن باقي الكتب والأصول الرجالية ،فاستشعرنا مالهذا الكتاب من قيمة علمية كبيرة خصوصاً أنه يمثل اقدم الأصول الرجالية الواصلة الينا والتي لاغنى للفقيه عنه في ابحاثه الاستدلالية العامة .

وبعد الانتهاء من المطلوب رغبَ جمعٌ ممن حَضَر هذه الأبحاث أنْ تنشر وتعُمّم وذلك لتعميم الفائدة وسهولة الوصول اليها من

الدارسين والباحثين في علم الرجال ،فاستجبنا لطلبهم فكان هذا الذي بين يديك.

نسال الله سبحانه وتعالى أنْ يوفقنا في هذا وغيره من الأبحاث، وأنْ يمنْ علينا بالتوفيق، إنه سميع الدعاء مجيب.

والحمد لله رب العالمين.

مقدمة

لا إشكال ولا شبهة في أنّ محور عمل الفقيه في عملية الاستدلال الفقهي هو الكتاب الكريم والسنّة المطهّرة للمعصومين (عليهم السلام)، ولكنّها تختلف من جهةٍ وهي:

أنّ الكتاب الكريم قطعي السّند والصدور، بينما السنّة المطهّرة ليست كذلك؛ وذلك لأنّه قد وردت فيها روايات عن الثّقات وعن غير الثّقات، مضافاً إلى اختلاف أنظار الفقهاء في مباني التوثيق واستظهار وثاقة الرّواة من عدمه بلحاظ الألفاظ الواردة في تراجمهم في كتب الرّجال.

وبالتالي اشتدّت حاجة الفقيه لمعرفة أحوال الناقلين والمحدّثين من الرّواة من ناحية الجرح والتعديل، ولا يسوغ للفقيه التساهل في هذا الجانب سواءٌ من جهة الإهمال أو من جهة الاستسهال؛ لأنّ ذلك يؤدّي حتماً إلى عدم الاطمئنان بصدور الرواية من أهلها وبالتالي

يشوب ما يصل إليه من نتائج الشك، هذا.

وقد اتّبع أهل الرجال مناهج متعدّدة لتقييم أحوال الرواة من ناحية الجرح والتعديل، ومن جملة هذه المناهج اعتماد قول المعصومين (عليهم السلام) وما وردت في كلماتهم من الإشارة إلى أحوال الرّواة من أجل الوقوف على حال الرّاوي من جهة الوثاقة والضعف.

ومن الطبيعي أن يحتاج هذا المنهج إلى قربٍ زمانيٍ من زمان المعصومين (عليهم السلام) حتّى يسهل على المصنّف بهكذا منهج تتبّع الروايات التي وردت فيها الإشارة إلى أحوال الرّواة.

مضافاً إلى ذلك:

فإنّ هذا النمط من التوثيقات -بعد فرض صحة أسانيد ما وردت فيه من روايات- سوف تعبّر -بشكل أو بآخر- عن رأي المعصوم (عليه السلام) في الرّاوي بلحاظ الجرح والتعديل، وتبتعد عن إعمال الرأي والاجتهاد والنّظر من قبل مصنّفي الرّجال.

وهذه ميزةٌ مهمةٌ تُزيد من القيمة الاحتمالية التي تحملها مثل هذه التوثيقات والتضعيفات بحيث أنّها -في أغلب الأحيان- تورث

الاطمئنان والوثوق بحال الرّاوي من جهة الجرح والتعديل.

ومن أمثلة هذه الكتب الرّجالية التي اعتمدت هذه المنهج -إن لم يكن المثال الوحيد الواصل الينا -والأوضح هو ما يُعرف بكتاب رجال الكشي أو ما يُعرف حالياً فيما بين أيدينا ب(اختيار معرفة الرّجال للشيخ الطوسي)، وقد عاش المصنّف (رحمه الله) في عصر الغيبة الصغرى وتحديداً النّصف الثاني منها، وكان معاصراً تقريباً لزمان الشيخ الكليني وسيأتي مزيد بيان من هذه الجهة.

وفي الحقيقة يجب أن لا نغفل ثراء المادّة العلمية التي وصلتنا عن طريق هذا الكتاب مقارنةً بما في الكتب الرّجالية الأخرى، فهو مضافاً إلى أقدميته زماناً على الجميع ممّا وصلنا، فهو أشار لنا إلى وجود نهضةٍ علميةٍ يُشار إليها في بلاد ما وراء النهر في تلك الفترة الزمنية، وتفرده بمنهجٍ خاصٍ لم يتسنَ لغيره بعد ذلك لسببٍ أو لآخر من الإتيان بمثيل له، فهو -إن صحّ التعبير- كما هو واضح من هيئة الكتاب كتاب حديثٍ وروايةٍ وذا غرضٍ وغايةٍ رجالية وهذه ميزةٌ فريدةٌ ينفرد بها في كتب الرّجال التي وصلت إلينا.

مضافاً إلى أنّه ضمّ بين طيّاته وكلماته مادّةً مهمةً ودسمةً في التاريخ عموماً والتاريخ الاجتماعي خصوصاً، وكذلك في السيرة وغيرها، خصوصاً مع قربه من عهد الأئمّة المعصومين (عليهم السلام).

ولابدّ من الإشارة إلى أنّ الكتاب لم يكن مختصاً بسرد أسماء رواة الشيعة فقط حتّى يكون ذكر الراوي فيه دليلاً على تشيّعه أو إماميّته، بل سرد أسماء من روى عن الأئمّة (عليهم السلام) ووقع في أسانيد رواياتهم سواءٌ أكان شيعياً أم ليس بشيعي، وسواءٌ كان ثقة أو لا، فبالتالي لا يعتبر ورود اسم الرّاوي في الكتاب دليل على وثاقته.

ثمّ أنّه يقع الكلام في مقامات:

الكلام في المقام الأوّل:

في التعريف بالكشي وبيان طبقته وأساتذته وتلامذته:

أمّا الكشي نفسه فقد ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة بالقول:

محمد بن عمرو بن عبد العزيز الكشي، أبو عمرو، كان ثقةً، عيناً،

وروى عن الضعفاء كثيراً، وصحب العيّاشي وأخذ عنه وتخرّج عليه في داره التي كانت مرتعاً للشيعة ولأهل العلم، له كتاب الرّجال كثير العلم وفيه أغلاطٌ كثيرةٌ، أخبرنا أحمد بن علي بن نوح وغيره عن جعفر بن محمّد بكتابه[١].

بينما ترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في موضعين:

الموضع الأوّل:

في فهرسته حيث قال عنه:

محمد بن عمرو بن عبد العزيز الكشي، يُكنّى أبا عمرو، ثقةٌ، بصير بالأخبار وبالرّجال، حسن الاعتقاد، له كتاب الرّجال، أخبرنا به جماعةٌ عن أبي محمّد التَلعكبري عن محمّد بن عمرو بن عبد العزيز أبي عمرو الكشّي[٢].

---

(١) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة ٣٧٢: رقم ١٠١٨.

(٢) أُنظر: الشيخ الطوسي: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: صفحة ٢١٧: رقم ٦١٤.

الموضع الثاني:

في رجاله حينما عَدّه في من لم يروِ عن واحدٍ من الأئمة (عليهم السلام) حيث وصفه بالقول:

محمّد بن عمرو بن عبد العزيز الكشي، يُكنّى أبا عمرو، صاحب كتاب الرّجال، من غِلمان العيّاشي، ثقةٌ، بصير بالرّجال والأخبار، مستقيم المذهب(١).

نعم، ورد في هامش النّسخة المحقّقة من رجال الطوسي أنّه في النّسخة (ع) ليس فيها كلمة "ثقة"(٢).

ولكن من الواضح أنّ هذا لا يضرّ بحال الرّجل بعد النصّ على وثاقته من قبل الشيخ (قدس سره) في فهرسته وكذا من قبل النجاشي في رجاله، بل قد أشاروا إلى عظيم منزلته وكونه عيناً من عيون هذه الطائفة.

---

(١) اُنظر: الشيخ الطوسي: الرجال: صفحة ٤٤٠: رقم ٦٢٨٨.

(٢) اُنظر: رجال الشيخ الطوسي: تحقيق جواد القيومي: صفحة ٤٤٠: هامش رقم ٣.

ويُلقَب بالكَشي بالفتح نسبة إلى كَش وهي منطقة من نواحي سمرقند في آسيا الوسطى في أوزبكستان حالياً، وكان للشيعة فيها حضور بقرينة وجود العيّاشي (المتوفى ٣٢٠ للهجرة) وهو أستاذ الكشي فيها، وتبعه في الحضور العلمي الكشي وغيره من الأعلام.

وأمّا الكلام في طبقته والمقطع الزماني الذي عاش فيه:

فلم يسجل لنا التاريخ مع الأسف لا سنة ولادته ولا سنة وفاته.

ولكن هناك جملة من القرائن تنفع في تحديد الفترة الزّمنية التي عاش فيها منها:

أولاً:

أنّه بتصريح الشيخ الطوسي والنجاشي كما تقدّم كان ممن صحب العياشي (رحمه الله)، بل ومن تلامذته ومن روى عنه، والعياشي قد توفّي سنة ٣٢٠ للهجرة أي في العقد الأخير من الغَيبة الصغرى وكان معاصراً للكليني (قدس سره) (المتوفى ٣٢٩ للهجرة) ووالد الصدوق (قدس سره) (المتوفى سنة ٣٢٩ للهجرة) وهي السنة التي تُسمّى بسنة تناثر النّجوم،

وهؤلاء الأعلام من الطبقة التاسعة كما أشرنا إليهم مفصلاً في كتابنا طبقات الرّواة، وعليه فيكون أساتذتهم من الطبقة السابقة عليهم.

ثانياً:

أنّه قد أشار النجاشي (رحمه الله) في ترجمة الكشي أنّه قد أخبره أحمد بن علي بن نوح وغيره عن جعفر بن محمد عنه ـ أي عن الكشي ـ بكتابه ـ أي كتاب الرّجال ـ ، وجعفر بن محمّد هذا هو ابن قولويه القمّي (رحمه الله) صاحب كامل الزيارات و(المتوفى سنة ٣٦٨ للهجرة) وهو من الطبقة العاشرة، فيكون الكشي قد عاش قبل هذا الزمان ولو بقليلٍ.

ثالثاً:

أنّ الشيخ الطوسي (قدس سره) صرّح في فهرسته أنّ كتاب الكشي في الرّجال قد أخبره به جماعة عن أبي محمّد التَلعكبري عن الكشي، وهذا يعني أنّ هارون بن موسى التَلعكبري ممّن روى عن الكشي فيكون من طبقة تلامذته، والتَلعكبري (توفّي سنة ٣٨٥ للهجرة) فهو من الطبقة العاشرة أيضاً، وعليه فأستاذه الكشي عاش قبل هذا الزمان.

فتحصّل مما تقدّم:

أنّ الكشي أدرك شطراً من الغيبة الصغرى وما بعدها بقرينة ما تقدّم.

ومنه يمكن القول:

أنّ فترة نشاطه العلمي هو النّصف الأول من القرن الرّابع الهجري، ولم يُشار إلى وجود أكثر من كتابه الرّجالي هذا.

ولكن: مع ذلك فقد قيل في سنة وفاته وجوهٌ:

الوجه الأول:

ما ذكره في هداية العارفين من أنّه توفّي سنة ٢٩٦ للهجرة[١].

ولكن من الواضح أنّ هذا ليس بصحيحٍ، بل بعيد جداً بحساب الاحتمالات، والوجه في بعُده أنّه قد نصّ الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرسته أنّ أبي محمّد التَلعكبري -وهو هارون بن موسى التَلعكبري- ممّن أخبره بكتابه ـ أي كتاب الكشي ـ عن طريق جماعة عن

(١) اُنظر: هداية العارفين: الجزء الثاني: صفحة ٢٢.

التَلعكبري، والتلعكبري هذا توفّي سنة ٣٨٥ للهجرة، وهذا يعني أنّه لو كان الكشي قد توفّي سنة ٢٩٦ للهجرة لكان التَلعكبري قد عَمَّر ١٠٠ سنة بل أكثر من ١٠٠ بعشرةٍ أو عشرين سنة؛ وذلك لأنّ تحمّل الرواية عادةً ما يبدأ بعد أو ما يقرب سنّ العشرين، ولم يذكر أهل الرّجال أنّ التَلعكبري ممّن عَمَّر طويلاً.

الوجه الثاني:

ما ذكره صاحب مستدرك سفينة البحار من أنّه توفّي سنة ٣٢٨ للهجرة[1].

وهذا الوجه وإن كان ممكناً في نفسه ولكن يبعده كذلك رواية التَلعكبري عنه؛ وذلك لأنّ هذا يعني وفاة التَلعكبري بعد وفاة أستاذه بحدود ستّة عقودٍ، ولو كان الأمر كذلك لأُشير إليه في كتب الرّجال والتراجم لعدم معهودية مثل ذلك في التّراجم.

---

(١) أُنظر: مستدرك سفينة البحار: الجزء التاسع: صفحة ١١٩.

الوجه الثالث:

ما ذكره الزركلي في الأعلام من أنّه توفّي سنة ٣٤٠ للهجرة، أي سنة ٩٥١ للميلاد[١].

ولعلّ هذا الوجه هو الأقرب بحساب الاحتمالات، خصوصاً بملاحظة من روى عنهم الكشي كالعياشي (المتوفّى سنة ٣٢٠ هجرياً)، وملاحظة كذلك من روى عن الكشي كإبن قولويه (المتوفّى ٣٦٨ للهجرة)، وكذلك التلعكبري (المتوفّى سنة ٣٨٥ للهجرة)، واختار هذا القول بل استقربه واستصوبه جمع من المعاصرين ممن حقّق كتاب اختيار معرفة الرّجال[٢].

---

(١) اُنظر: الزركلي: الأعلام: الجزء السادس: صفحة ٣١١.

(٢) اُنظر: الشيخ الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الأول: مقدمة التحقيق للشيخ محمد جاسم الماجدي: صفحة ٣٤.

نعم، لم يكن الكشي مقتصراً في التَلمذة على يد العياشي فقط، بل كان له دائرة واسعة من المشايخ ممّن روى عنهم وهم أكثر من خمسين رجلاً منهم:

١ ـ آدم بن محمّد القَلنسي البَلخي(١).

٢ ـ إبراهيم بن علي الكوفي السَمرقندي(٢).

٣ ـ إبراهيم بن محمّد بن العبّاس الخُتَّلي(٣).

٤ ـ إبراهيم بن مختار بن محمّد(٤).

٥ ـ إبراهيم بن نُصَير الكشي(٥).

---

(١) اُنظر: اختيار معرفة الرجال: الطوسي: الأحاديث ٤٣، ٣٣٨، ٩٢٤، وغيرها: النسخة المحققة من قبل الميبدي والموسويان.

(٢) اُنظر: اختيار معرفة الرجال: الطوسي: الأحاديث ٤٤٨، ٥٥٢.

(٣) اُنظر: اختيار معرفة الرجال: الطوسي: الأحاديث ٣، ٢٠٢، ٢١٣، ٣٧٨، وغيره.

(٤) اُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الحديث ٩١٦.

(٥) اُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الأحاديث ٤، ١٢، ٤١، ٥٠، ٥١، ٥٨، وغيرها.

٦ ـ إبراهيم الورّاق السَّمرقندي[١].

٧ ـ أبو الحسن بن أبي طاهر[٢].

٨ ـ أبو سعيد ابن سليمان[٣].

٩ ـ أبو عمرو بن عبد العزيز[٤].

١٠ ـ أبو محمد الشّامي الدّمشقي[٥].

١١ ـ أحمد بن إبراهيم السُنسُني أبو بكر[٦].

١٢ ـ أحمد بن إبراهيم القرشي أبو جعفر[٧].

١٣ ـ أحمد بن علي القمّي السَلولي الشَّقران[٨].

---

(١) اُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الحديث ٤٨١.

(٢) اُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الحديث ٧٧٠.

(٣) اُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الحديث ٦٩٨.

(٤) اُنظر: اختيار معرفة الرجال: الحديث ٩.

(٥) اُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الأحاديث ٤٦٣، ٧٩١.

(٦) اُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الحديث ١١٤٨.

(٧) اُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الحديث ٧١٥.

(٨) اُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الأحاديث ٤٩، ٩٩، ١٠٩٥.

١٤ ـ أحمد بن علي بن كَلثوم السَرخسي[١].

١٥ ـ أحمد بن محمّد الخالدي أبو الحسن[٢].

١٦ ـ أحمد بن منصور الخُزاعي[٣].

١٧ ـ أحمد بن يعقوب أبو علي البَيهقي[٤].

١٨ ـ جبريل بن أحمد الفَريابي[٥].

١٩ ـ جعفر بن أحمد بن أيّوب السَمرقندي[٦].

٢٠ ـ جعفر بن محمّد أبو عبد الله الرّازي الخواري[٧].

٢١ ـ جعفر بن محمّد بن معروف[٨].

---

(١) اُنظر: اختيار معرفة الرجال: الطوسي: الأحاديث ١٠١٨، ١٠٨٤، ١٠٨٧.

(٢) اُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الحديث ٤٧٧.

(٣) اُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الأحاديث ٧١٤، ٧٣٤.

(٤) اُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الحديث ١٠٢٨.

(٥) اُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الأحاديث ٧، ١٣، ٢١، ٢٦، ٢٧.

(٦) اُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الأحاديث ٦٦٣، ٧٩٢.

(٧) اُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الحديث ٤٦.

(٨) اُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الأحاديث ٥٣، ٦٠، ٦١، ٨٩.

٢٢ ـ حسين بن الحسن بن بندار القمّي[١].

٢٣ ـ حمدان بن أحمد أبو جعفر القَلنسي[٢].

٢٤ ـ خالد بن أحمد أبو صالح[٣].

٢٥ ـ خلف بن حمّاد، أبو صالح الكشي[٤].

٢٦ ـ خلف بن محمّد الملقّب بالمنان الكشي[٥].

٢٧ ـ عبد الله بن محمد النَخعي الشافعي السمرقندي[٦].

٢٨ ـ عبد الله بن محمّد بن خالد الطَيالسي[٧].

---

(١) اُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الأحاديث ١١١، ١٧٥، ٢١٨، ٢٢٠.

(٢) اُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الأحاديث ٢٦٤، ٢٩٢، ٧٥٧، ١٠٧٤.

(٣) اُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الحديث ١٠٧٦.

(٤) اُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الأحاديث ٣٩، ٢٥٨، ٣٩٠، ٤٤٥.

(٥) اُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: رقم ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥.

(٦) اُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الحديث ١١٧.

(٧) اُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الأحاديث ٣٨٠، ٣٩١، ٧٦٢.

٢٩ ـ عثمان بن حامد الكشي[١].

٣٠ ـ علي بن الحسن[٢].

٣١ ـ علي بن محمد بن قُتيبة النيسابوري[٣].

٣٢ ـ علي بن يزداد الصائغ الجرجاني[٤].

٣٣ ـ عمرو بن علي التَفليسي أبو الحسن[٥].

٣٤ ـ محمّد بن إبراهيم أبو عبد الله[٦].

٣٥ ـ محمّد بن أبي عوف البخاري[٧].

٣٦ ـ محمّد بن أحمد بن شاذان، كتب إليه[١].

---

(١) اُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الأحاديث ١٢٨، ١٩٨، ١٩٩، ٣٠٧.

(٢) اُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الأحاديث ٤٥، ٣٠١.

(٣) اُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الأحاديث ١٦، ٣٨، ٥٤، ٥٦.

(٤) اُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الحديث ١٠٩.

(٥) اُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الحديث ٢٠٥.

(٦) اُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الأحاديث ٧٩، ٢٢٤، ٤٢٣.

(٧) اُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الأحاديث ٢، ٤٨، ٥٧.

٣٧ ـ محمّد بن إسماعيل البُندقي النيسابوري[٢].

٣٨ ـ محمّد بن بحر الكرماني الدُّهني النَرمسابري[٣].

٣٩ ـ محمّد بن بشر[٤].

٤٠ ـ محمّد بن الحسن البُراثي[٥].

٤١ ـ محمد بن الحسن بن بَندار القمّي، قال: وجدت بخطّه[٦].

٤٢ ـ محمّد بن الحسن الكشي[٧].

٤٣ ـ محمّد بن الحسين بن أحمد الفارسي[٨].

---

(١) اُنظر: اختيار معرفة الرجال: الطوسي: الحديث ٤٠٨.

(٢) اُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الأحاديث ١٧، ١٨، ٣٥٦، ٨١٧.

(٣) اُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الحديث ٢٣٥.

(٤) اُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الحديث ٣٢١.

(٥) اُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الأحاديث ٥٥، ١٦٧، ٣٠٧.

(٦) اُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الأحاديث ٢٠٦، ٣٩٦، ٩٥٧.

(٧) اُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الأحاديث ١٢٨، ١٩٨، ١٩٩، ٣٢٧.

(٨) اُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الحديث ٨٢٧.

٤٤ ـ محمّد بن الحسين بن محمّد الهروي[١].

٤٥ ـ محمّد بن رشيد، أبو سعيد الهِروي[٢].

٤٦ ـ محمّد بن سعد بن مزيد الكشي[٣].

٤٧ ـ محمد بن علي بن قاسم بن أبي حمزة القمّي[٤].

٤٨ ـ محمّد بن قولويه القمّي[٥].

٤٩ ـ محمّد بن مسعود العياشي السمرقندي[٦].

٥٠ ـ محمّد بن يحيى الفارسي[٧].

٥١ ـ نصر بن الصباح البلخي[١].

---

(١) اُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الحديث ١٠٢٧، ١٠٢٨.

(٢) اُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الحديث ٥٠٦.

(٣) اُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الأحاديث ٢، ٤٨، ٥٧، ١٠٩٧، ١١٣١.

(٤) اُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الأحاديث ٧٠٩، ١٠٥١.

(٥) اُنظر: اختيار معرفة الرجال: الأحاديث ٢٠، ١١١، ١٧٠، ١٧١.

(٦) اُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الأحاديث ٥، ٦، ٩، ١٤، ٢٢.

(٧) اُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الحديث ٩٢١.

وأمّا الحديث عن تلامذته ومن روى عنه فمنهم:

١ ـ جعفر بن محمد بن قولويه صاحب كتاب كامل الزيارات كما في طريق النجاشي إلى الكشي[٢]، وإلى جعفر بن محمد بن أيّوب السمرقندي[٣]، وفي ترجمة الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني[٤]، وفي ترجمة نصر بن صباح البلخي[٥].

٢ ـ حيدر بن محمّد بن نعيم السمرقندي، ذكره الشيخ في ترجمته[٦].

٣ ـ هارون بن موسى التَلعكبري كما في طريق الشيخ الطوسي في الفهرست إليه[٧]، وكذا هو مذكور في عِدّة من الإجازات[١].

---

(١) اُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الأحاديث ٨، ٤٢، ٤٤.

(٢) اُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة ٣٧٢: رقم ١٠١٨.

(٣) اُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة ١٢١: رقم ٣١٠.

(٤) اُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة ٣٦: رقم ٧٣.

(٥) اُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة ٣٦: رقم ٧٣.

(٦) اُنظر: الشيخ الطوسي: الفهرست: صفحة ١٢٠، والرجال: صفحة ٤٢٠.

(٧) اُنظر: الشيخ الطوسي: الفهرست: صفحة ٢١٧: رقم ٦١٤.

وأمّا الكلام في المقام الثاني:

فيقع في اسم الكتاب الأصلي واسم ما وصلنا منه:

أمّا الكلام في مقام تسمية الكتاب الأصل فقد ظهرت عِدّة أقوال:

القول الأول:

أنّ الكتاب الأصلي الذي هو للكشي كان اسمه (معرفة الرجال).

وقد أشار إلى ذلك الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم في ترجمة أحمد بن داوود بن سعيد الفَزاري حينما سرد أسماء كتبه فقال: كتاب في نكاح النّسوان ذكره الكشي في كتابه معرفة

(١) اُنظر: بحار الأنوار: المجلسي: جزء ١٠٧: صفحة ٢٢٤: والجزء ١٠٨: صفحة ١٠٠ و ١٥٩: وجزء ١٠٩: صفحة ٧، وانظر: سماء المقال: الجزء الأول: صفحة ٦٩، ورجال الكشي: اختيار معرفة الرجال: تحقيق الشيخ جواد القيومي: صفحة ١١ ـ ١٢، والطوسي: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: صفحة ٨٠ ـ ٨١: رقم ١٠٠.

الرجال[١]، وبذلك أيضاً سمّاه ابن شهرآشوب (المتوفى ٥٨٨ للهجرة) في كتابه مناقب آل أبي طالب[٢].

ومما يمكن أن يعضُد هذا القول:

أنّ الشيخ الطوسي (قدس سره) حينما اختار من الكتاب سمّى مختاره "اختيار معرفة الرّجال" الّذي يظهر أنّه على نسق اسم الكتاب الأصلي للكشي.

---

(١) اُنظر: الشيخ الطوسي: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: صفحة ٨٠ ـ ٨١: رقم ١٠٠.

(٢) اُنظر: ابن شهرآشوب: مناقب آل أبي طالب: الجزء الثالث: صفحة ٢١.

القول الثاني:

أنّ اسم الكتاب "معرفة الناقلين".

القول الثالث:

أنّ اسم الكتاب "معرفة الناقلين عن الأئمّة الصادقين"

وبذلك سمّاه ابن شهرآشوب في معالم العلماء[1]، ولعلّه من جهة أنّ الغرض من الكتاب إنّما هو معرفة الرّواة الناقلين للحديث الشريف عن الأئمّة المعصومين (عليهم السلام)، فبذلك يطابق العنوان المعنون كما هو واضح.

القول الرابع:

أنّ اسم الكتاب "كتاب الكشي"

كما هو ظاهر كلمات السيّد ابن طاووس (قدس سره) (المتوفى سنة ٦٧٣ للهجرة)، وكذلك هو ظاهر كلمات الشيخ حسن بن زين الدين صاحب المعالم (قدس سره) (المتوفى ١٠١١ للهجرة) في بداية كتاب التحرير

---

(١) أُنظر: ابن شهرآشوب: معالم العلماء: صفحة ١٣٧.

الطاووسي[١].

والظاهر أنّ الأقرب هو القول الأول؛ وذلك لتناسق مختار الشيخ الطوسي (قدس سره) مع العنوان الأصلي للكتاب، وهو عادةً ما يجري عليه أصحاب المختصرات والمختارات ممّن يقومون باستلال بعض الكتاب أو بعض الفصول من كتاب كبير لغاية وأخرى.

ويعضُده:

أنّ العلامة المجلسي (طاب ثراه) (المتوفى ١١١١ للهجرة) في أوائل كتابه بحار الأنوار حينما قام بتعداد الكتب التي أخذ عنها موسوعته الرّوائية ذكر كلاماً يقتضي كون اسم كتاب الكشي هو معرفة الرّجال[٢]، خصوصاً أنّه لم يُنقَل للكشي كتاب آخر غيره.

وأمّا اسم الكتاب الذي اختاره الشيخ الطوسي (قدس سره) من كتاب

---

(١) اُنظر: التحرير الطاووسي: تحقيق فاضل الجواهري: صفحة ٤ ـ ٥: مقدمة المؤلف.

(٢) اُنظر: العلامة المجلسي: بحار الأنوار: الجزء الأول: الصفحة ١٦: باب مصادر الكتاب.

الكشي فهو اختيار معرفة الرّجال كما هو المعروف والمشهور، ولم يُذكَر له عنوان آخر.

ويعضده:

ما نقله السيّد علي بن طاووس (المتوفى ٦٦٤ للهجرة) في كتاب فرج المهموم عن نسخة من هذا الكتاب قد كُتِب فيها بخط الشيخ الطوسي (ﱚ) نفسه بأنّ هذه الأخبار اختصرتها من كتاب الرّجال لأبي عمرو محمّد بن عبد العزيز واخترت ما فيها(١)، وما أورده الشيخ الطوسي نفسه في فهرسته في ترجمته لنفسه وتعداده لكتبه(٢).

---

(١) اُنظر: ابن طاووس: فرج المهموم: صفحة ١٣٠.

(٢) اُنظر: الشيخ الطوسي: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: صفحة ٢٤٢: رقم ٧١٤.

المقام الثالث:

يقع الكلام في الحديث عن رجال الكشّي من عِدّة جهات:

الجهة الأولى :

في الحديث عن المسيرة التاريخية للكتاب:

وُلِد الكتاب على يد مؤلفه في النصف الأول من القرن الرابع الهجري على احتمال كبير، وهو وقت النشاط العلمي للمصنّف كما هو واضح، ومن ثمّ انتقل في النصف الثاني من القرن الرابع إلى يد جمع منهم جعفر بن محمد بن قولويه (طَابَ ثَرَاهُ) صاحب كتاب كامل الزيارات (المتوفّى سنة ٣٦٨ أو ٣٦٩ هجرياً) بقرينة نقل النجاشي لكتاب الكشي عن طريقه كما جاء في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة(١).

وكذلك في نفس تلك الفترة كان مع هارون بن موسى التَلعكبري (المتوفّى سنة ٣٨٥ للهجرة)، وذلك بقرينة وقوع الرّجل في طريق الشيخ الطوسي في طريقه إلى كتاب الكشي كما صرّح بذلك في

---

(١) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة ٣٧٢: رقم ١٠١٨.

الفهرست[1].

ومن ثمّ صار في عهدة جماعةٍ ممّا يدل على انتشاره بعد فترة التَلعكبري وابن قولويه، والظاهر أنّها فترة الطبقة الحادية عشر كطبقة الشيخ المفيد (قدس سره) وأضرابه، والظاهر أنّ الكتاب أخذ بالانتشار في تلك الفترة من جهة وروده لحاضرةٍ علميةٍ كبيرةٍ وهي بغداد، والتي كانت مُزدَهرةً علمياً في تلك الفترة وهي فترة حكم البويهيين.

ومن ثمّ وصل إلى الطبقة الثانية عشر وهي طبقة الشيخ الطوسي (قدس سره) (المتوفّى ٤٦٠ للهجرة) والنجاشي (رحمه الله) (المتوفّى ٤٥٠ للهجرة)، وهذه مرحلةٌ مهمةٌ في تاريخ الكتاب حيث قام الشيخ الطوسي (قدس سره) لدواعٍ -سيأتي التعرّض لها- باختصاره وإملائه على طلبته في يوم الثلاثاء السادس والعشرين من شهر صفر سنة ستٍّ وخمسين وأربعمائة هجرية في المشهد الشريف المقدس الغروي على ساكنه السلام حيث قال:

---

(١) أُنظر: الشيخ الطوسي: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: صفحة ٢١٧: رقم ٦١٤.

هذه الأخبار اختصرتها من كتاب الرّجال لأبي عمرو محمّد بن عمرو بن عبد العزيز، واخترت ما فيها أقول أنا فانظُر قوله واخترت ما فيها[١].

ولكن مع الأسف هذه العبارة للسيّد علي بن طاووس لم تصل إلينا في ما وصل إلينا من كتاب اختيار معرفة الرّجال، فإنَّ الكتابَ الذي بأيدينا لو نظرت فيه لوجدته يخلو من أي مقدمة تُشير إلى داعي الاختصار والاختيار أو إلى طريقة الشيخ الطوسي في ذلك الاختصار والاختيار، وما هي المعايير الّتي وضعها أو الأهداف والغايات من وراء ذلك الاختصار والاختيار، وكذلك صحة أو عدم صحة ما نقله السيّد علي بن طاووس في شروع الإملاء سنة ستٍّ وخمسين وأربعمائة.

وعلى أي حال فإنَّ الكتاب قد اختار منه الشيخ الطوسي (قدس سره) مقداراً سمّاه (اختيار معرفة الرّجال) -وستأتي الإشارة إليه مفصلاً- ،وهذه النقطة لا تؤثّر كثيراً في المسيرة التاريخية للكتاب.

---

(١) أُنظر: علي بن طاووس: فرج المهموم: الصفحة ١٣٠ ـ ١٣١.

والمهمُّ في هذه المرحلة هي الإشارة إلى عِدّة ملاحظات:

الملاحظة الأولى:

أنّ الشيخ الطوسي اختار من كتاب الكشي قسماً منه، ومن الواضح أنّ هذا القسم المخُتار بمعية نسبته إلى الشيخ الطوسي قد دفع باتجاه انتشاره والاعتماد عليه، وذلك لمكانة الشيخ الطوسي (قدس سره) وكثرة تلامذته ووجوده في الحواضر العلمية.

الملاحظة الثانية:

أنّ هذا الاختصار أدّى بشكل أو بآخر إلى قلّة الاهتمام بالكتاب الأصلي للكشي، وهذه نعتقد أنّها نتيجةٌ طبيعيةٌ، ولها أمثلتها المتعدّدة في التاريخ، فعلى سبيل المثال: أدّى تدوين الكتب الأربعة إلى اهمال أو عدم الاهتمام بالصورة الكافية بالأصول الروائية الأربعمائة والمحاسن للبرقي وغير ذلك؛ وذلك لأنّ طلبة العلم وجدوا في هذه الموسوعات الرّوائية ما ينشدونه ويروي عطشَهم بعد أنْ كان لابدّ عليهم من تحصيل عشرات الكتب والمصنّفات وما يستلزم ذلك من جُهدٍ ومالٍ، وهو ما لم يتوفّر إلا للقلّة القليلة.

الملاحظة الثالثة:

أنّه صار هناك كتابان مستقلان أحدهما للكشي والثاني للشيخ الطوسي، وبالتالي فبعد مرحلة الشيخ الطوسي سيظهر عنوان جديد وهو عنوان اختيار معرفة الرجال إلى جانب الكشي فلاحظ.

وبعد ذلك يظهر أنّ كتاب الكشي كان موجوداً عند ابن شهرآشوب (المتوفى سنة ٥٥٨ للهجرة)، وذلك بقرينة نقله منه مكرراً في كتابه مناقب آل أبي طالب[١]، كما نقل من كتاب الاختيار للشيخ الطوسي[٢]، وربّما يذكر أحدهما في مقابل الآخر[٣].

وفي القرن السّابع الهجري ذُكِر أنّه قد وقع الكتاب بيد السيّد علي

(١) أُنظر: مناقب آل أبي طالب: الجزء الثالث: صفحة ١٩٥، ٢٢٠: الجزء الرابع: صفحة ١٤٧، ٢٤٤، ٣٧٠، ١٣٨، ٤٣٤.

(٢) أُنظر: المصدر نفسه: الجزء الثالث: صفحة ١٩٤: صفحة ٣٣٩: الجزء الرابع: صفحة ١٣٤: صفحة ٣٢٥.

(٣) أُنظر: المصدر نفسه: الجزء الثالث: صفحة ١٩٤ ـ ١٩٥، والسيّد محمد رضا السيستاني: قبسات من علم الرجال: الجزء الثاني: صفحة ٩٥.

بن طاووس (رحمه الله) (المتوفّى ٦٦٤ هجرية) بقرينة نقله عنه في غير موضع من كتابه (الأمان من الأخطار) [١]، وإن أُحتمل إرادة اختيار معرفة الرجال منه.

وكذلك قيل بأنّ الكتاب كان موجوداً عند السيّد أحمد بن طاووس (طاب ثراه) (المتوفّى سنة ٦٧٣ للهجرة) من جهة كونه تصدّى لترتيب الكتاب وتبويبه وضمّه إلى كتبٍ أخرى من الكتب الرّجالية وأسماه ب(حلّ الإشكال في معرفة أحوال الرّجال) [٢].

ولكن الظاهر أنّه لا يمكن المساعدة على هذا الكلام؛ وذلك لأنّ صريح كلمات السيّد أحمد بن طاووس (قدس سره) في مقدمة كتابه (حلّ الإشكال) -كما ينقلها صاحب المعالم في كتابه التحرير الطاووسي- أنّ مصدره كان اختيار معرفة الرّجال للشيخ الطوسي، فقد قال في مقدمة كتابه حلّ الإشكال ما نصّه:

قال السيّد (رحمه الله) في أثناء خطبة الكتاب:

---

(١) أُنظر: الأمان من الأخطار من أخطار الأسفار والأزمان: صفحة ١١٥.

(٢) أُنظر: الشيخ السبحاني: كلّيات في علم الرجال: صفحة ٦١.

وقد عزمتُ على أن أجمع في كتابي هذا أسماء الرّجال المصنّفين وغيرهم ممّن قيل فيه مدح أو قدح، وقد أُلمّ بغير ذلك من كتبٍ خمسةٍ: كتاب الرّجال لشيخنا أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (رضي الله عنه)، وكتاب فهرست المصنّفين له، وكتاب اختيار الرّجال من كتاب الكشي لأبي عمرو محمد بن عبد العزيز له[1].

ومن الواضح أنّ صريح كلمات السيّد أحمد بن طاووس هو اعتماده على كتاب اختيار معرفة الرّجال للشيخ الطوسي كمصدر من المصادر الخمسة الّتي اعتمدها في كتابه حلّ الإشكال.

وقيل أيضاً أنّ العلامة الحلّي (طاب ثراه) (المتوفّى ٧٢٦ للهجرة) كان يمتلك كتاب الكشي، ولكن مع ذلك ظنّ أنّ ما ينقل عنه العلامة هو اختيار معرفة الرّجال للشيخ الطوسي.

(١) اُنظر: التحرير الطاووسي: تحقيق فاضل الجواهري: صفحة ٤: مقدمة المؤلف.

وأجاب عن ذلك المحقّق التُستري (قدس سره) في قاموس رجاله بالقول:

أنّ هذا وهمٌ؛ بدليل أنّ ما نسبه إلى أصل الكشي نقله القَهباني عن اختيار معرفة الرّجال للطوسي، وبالتالي فلا يكون كلامه دليلاً على وصول الكتابين أحدهما رجال الكشي والآخر اختيار معرفة الرّجال إليه[1].

ثمّ أنّه قد يُفهَم من الشهيد الثاني (قدس سره) (المستشهد سنة ٩٦٦ هجرياً) بمعيّة ما حُكِي عن تعليقه على الخلاصة أنّه كان لديه أصل كتاب الكشي مضافاً إلى اختيار معرفة الرّجال للشيخ الطوسي، حيث نقل قول العلامة في خالد بن جرير أنّه:

روى الكشي عن جعفر بن أحمد بن أيوب، عن صفوان، عن منصور، عن أبي سلمة الحجّال قال: دخل خالد البَجلي على أبي عبد الله (عليه السلام) وأنا عنده ثمّ ذكر ما يدلّ على إيمانه.

---

(١) أُنظر: المحقق التستري: قاموس الرجال: الجزء الأول: صفحة ٥٠: طبعة مؤسسة النشر الإسلامي.

ثمّ قال: هذا الحديث مع عدم دلالته على توثيق ولا مدح يدخله في الحسن سنده مجهولٌ مضطربٌ، فإنّ الشيخ في اختياره رواه مثلما ذكره المصنّف، وفي كتاب الكشي رواه عن جعفر بن أحمد، عن جعفر بن بشير، عن أبي سلمة الحجّال، ومثل هذا الاضطراب والجهالة لا يفيد فائدةً.

وعلّق على ذلك المحقّق التستري (قدس سره) في قاموس الرّجال بالقول: الظّاهر كونه وهماً وأنّه رأى نسخاً مختلفةً من اختيار الشيخ فظنّ بعضها أصله وبعضها اختياره، فإنّ نُسخ الاختيار مختلفةٌ كما يأتي في محمد بن إسحاق وسائر من عُنوِن معه من البَترية والعامّية، وفي أبي بصير يحيى بن أبي القاسم، وفي يحيى الحذاء من اختلاف نُسخ ابن طاووس والعلّامة وابن داوود مع نسخة القهباني ومنها هذا الموضع، فالعلامة نقله كما رأيت والشهيد الثاني نقله كما نقله بزعمه عن كتاب الكشي[1].

وبعد هذا التاريخ لم نجد دعوى لوجود كتاب الكشي، وما ذُكِر في

---

(١) أُنظر: المحقق التستري: قاموس الرجال: الجزء الأول: صفحة ٤٩ ـ ٥٠.

وجوده عند السيّد علي بن طاووس (رحمه الله) (المتوفّى ٦٦٤ للهجرة) فهو مخدوشٌ، وكذلك ما عند السيّد أحمد بن طاووس (رحمه الله) (المتوفّى ٦٧٣ للهجرة) فهو أيضاً اشتباه، وما عن كونه عند العلامة المتوفّى ٧٢٦ فكذلك، وكذلك من عند الشهيد الثاني (قدس سره) (المستشهد ٩٦٦ للهجرة).

نعم، بقيت مسألة وجوده عند ابن شهرآشوب فهي محل كلام، وعلى جميع التقادير فلم تكن الدواعي متوفّرة لبقائه بعد زمان الشيخ الطوسي، مضافاً إلى طرو نوائب الدّهر عليه فاختفت نسخه بعد القرن الخامس الهجري.

الجهة الثانية:

الكلام في السِّمات العامّة للكتاب:

يمتاز كتاب الكشي بسِماتٍ عامّةٍ متنوعةٍ بينها سماتٌ منهجيةٌ وترتيبيةٌ وسِمات علمية وغيرها، ولعلّ من أبرز تلك السِّمات:

السِّمة الأولى:

أنّه يمثل أول جهدٍ علميٍ مما وصل إلينا للتعريف بالرّواة، فإنّه وإن كانت هناك كتابات كثيرة ككتاب الحسن بن محبوب (المتوفى ٢٢٤ للهجرة) وابن فضّال والبرقي وآخرون كنّا قد تعرضنا إليها مفصلاً في جملة من كتبنا كالمباحث الرّجالية وقد دقّقنا فيها في كتابنا مرحلة ما قبل الأصول الرجالية دراسةٌ وتحليل، إلا أن هذه الكتب مع الأسف لم تصل إلينا.

ولكنّ كتاب الكشي وإن كان المختار منه من قبل الشيخ الطوسي (قدس سره) قد وصل إلينا وهذه سِمةٌ مهمّةٌ، والوجه في ذلك:

أنّ الكتاب قد ألّفه الكشي في النصف الأول من القرن الرابع الهجري، وقد أخذ الكثير منه عن طريق شيخه العياشي (المتوفّى ٣٢٠ للهجرة)، وكان العياشي نافذته وطريقه الذي عرّفه بحال جملة من أصحابنا المتقدّمين ممن عاصروا الأئمّة المعصومين (عليهم السلام)، وقد تقدّم في مبحث تفسير العياشي وكتابنا المطبوع بتفسير العياشي وذكرنا أنّ أبا عمرو سأل العياشي عن جمع من هؤلاء الأصحاب منهم علي بن

الحسن بن فضّال حيث أجابه بالقول: أمّا علي بن الحسن بن فضّال فما رأيت فيمن لقيت بالعراق وناحية خراسان أفقه ولا أفضل من علي بن الحسن بالكوفة، ولم يكن كتاب عن الأئمّة (عليهم السلام) من كلّ صنف إلا وكان عنده وكان أحفظ النّاس، غير أنّه كان فطحياً يقول بعبد الله بن جعفر ثمّ بأبي الحسن (عليه السلام)، وكان من الثقات وذكر أنّ أحمد بن الحسن كان فطحياً أيضاً، وأمّا عبد الله بن محمّد بن خالد الطيالسي فما علمته إلا خيّراً ثقةً، وأمّا القاسم بن هشام فقد رأيته فاضلاً خيراً وكان يروي عن الحسن بن محبوب، وأمّا محمّد بن أحمد النَهدي وهو حمدان القَلنسي فكوفيٌ ثقةٌ فقيهٌ خيرٌ، وأمّا عبد الله بن مروان فإنّ القوم ـ يعني الغلاة ـ يمتحنون في أوقات الصلوات ولم أحضره في وقت صلاة ولم أسمع فيه إلا خيراً، وأمّا إبراهيم بن محمد بن فارس فهو في نفسه لا بأس به ولكن بعض من يروي هو عنه، وأمّا محمّد بن يزداد الرّازي فلا بأس به، وأمّا أبو يعقوب إسحاق بن محمد البصري فإنّه كان غالياً وصرت إليه إلى بغداد لأكتب عنه وسألته كتاباً أنسخه فأخرج إليّ من أحاديث المُفضّل بن عمر في التفويض فلم أرغب فيه،

فأخرج إليّ أحاديث منتسخةٌ من الثّقات ورأيته مولعاً بالحمامات المراعيش[١]، وكان يمسكها ويروي في فضل إمساكها أحاديث، قال: وهو أحفظ من لقيته[٢].

ووجه الخصوصية في هذه النقولات أنّها مباشرةً وقريبةً جداً، وبالتالي فإنّها وإن كانت قرينة كما هو المختار في مدرك حجية قول الرّجال بنفسها كتوثيقات وتضعيفات الشيخ الطوسي والنجاشي، إلاّ أنّ الّذي يميزها عن توثيقات وتضعيفات الآخرين اكتنازها لقيمة احتمالية أكبر في مقام إثبات الصدور للروايات، وهذه ميزةٌ لا تشاركها فيها التوثيقات والتضعيفات التي وصلتنا من الأعلام الآخرين.

---

(١) اُنظر إلى أنّ الحَمام بالفتح طائر معروف والجمع حمامات، والمراعيش: جمع مرعش بالضم أو الفتح وهو حمام أبيض يحلق في الهواء.

(٢) اُنظر: اختيار معرفة الرجال: الطوسي: صفحة ٥٧٦ ـ ٥٧٧: الحديث ١٠١٤.

السمة الثّانية:

ضمّه بين طيّاته لجملةٍ كبيرةٍ من المواقف والآراء للأئمّة المعصومين (عليهم السلام) اتجاه جملة من الفرق والتيّارات الفكرية كالغُلاة والواقفة والفطحية والزّيدية وغيرهم، وهذه المواقف قد سجّلها لنا الكشي في كتابه بصورةٍ متميزةٍ، خصوصاً مع سعة هذه الفرق وانتشارها والحاجة إلى بيان الموقف العملي منها.

السِّمة الثّالثة:

وهي نقله لحوادث تاريخية واجتماعية وقعت في تلك الأيام وموقف الأئمّة المعصومين (عليهم السلام) منها، وهي أحداثٌ كثيرةٌ ومتنوعةٌ على المستوى السياسي والاجتماعي والعلمي والفكري وغيرها، وهذه أيضاً سِمةٌ مهمّةٌ من سِمات كتاب الكشي.

السِّمة الرّابعة:

أنّ السِّمة العامّة في مادة الكتاب هو الروايات عن الأئمّة المعصومين (عليهم السلام) المسندة، وإن لم يخلو الكتاب من المراسيل والمعلقات ومرويات الضعفاء وكذلك عن أعلام الحديث والرّجال،

وهذا النمط من التوثيقات والتضعيفات كان سِمةٌ عامّةٌ لكتاب الكشي لأنّنا لم نجد هذه السِّمة في توثيقات وتضعيفات الشيخ الطوسي أو النجاشي في رجالهما والفهرست وفهرست أسماء مصنّفي الشيعة، فعادةً ما يوثّق ويضعّف الشيخ الطوسي والنجاشي ابتداءً من دون أن يسندوا ذلك التوثيق والتضعيف بسلسلة سند إلى أحد الأعلام أو أحد الأئمّة المعصومين (عليهم السلام).

والظاهر أنّ طريقة النقل مع الإسناد في المنقولات كانت هي المنهج العامّ المتّبع في التصنيف في تلك الأزمان كما هو الملاحظ في تصانيف جملة من كتب تلك المرحلة كطبقات ابن سعد وتاريخ بغداد وتاريخ أصفهان وغيرها.

ويمكن أن يُضاف إلى ذلك أنّ المؤلّف حيث أنّه تعامل مع كلمات الأئمّة المعصومين (عليهم السلام) وما تمتلكه من خصوصيةٍ يُحتاج معها إلى أعلى درجات الإطمئنان بالصدور حذراً من نسبة شيئاً إليهم (عليهم السلام) من دون الإطمئنان بصدوره عنهم (عليهم السلام)، ممّا يدخل المصنّف في دائرة الكذب على المعصومين (عليهم السلام)، وهي دائرةٌ مذمومةٌ جداً وتوعّدت

الرواية الكثيرة فاعلها بإثم وعذاب، فلعلّ ذلك كان داعٍ آخر للحفاظ على أسانيد المرويات وإن كانت في دائرة التوثيق والتضعيف، مضافاً إلى ما يعطيه ذلك ـ أي التحفّظ على الأسانيد ـ من قوةً للكتاب واطمئنان عند القارئ والمتلقّي.

السِّمة الخامسة:

أنّ الكشي وكذلك من أخذ عنه من أساتذةً كالعياشي وغيرهم ممّن سكنوا بلاد ما وراء النّهر وكانوا يمثّلون امتداد وتواجد الإمامية في تلك الفترة في بلاد سمرقند –اوزبكستان حالياً–، ومع الحديث عن مشايخ الكشي وتلامذته ومعاصريه، فهذا يعطينا تصوراً –ولو كان مَبدئياً– عن سعة دائرة انتشار مذهب أهل البيت (عليهم السلام) في تلك الفَترة، مضافاً إلى مدى نَضج الحركة العلمية والفكرية في تلك المناطق، وهذا المؤشّر كان من المهم أنْ نجد ما يدلنا عليه، خصوصاً مع فائدته الكبيرة في الأبحاث الفقهية والتراجم والفهارس وعلم الرّجال.

السِّمة السادسة:

أنّ المتصفّح لمختار الشيخ الطوسي من رجال الكشي يجد أنّه -مع الأسف الشديد- لم يتضمن في أوله خطبة للكتاب كما تضمّنت الكتب الروائية والرجالية الأخرى، بل نجد أنّ الكتاب يبدأ بعد البسملة مباشرةً بسرد روايات أوّلها عن حمدويه بن نُصير الكشي ومن ثمّ غيرها من الروايات.

وهذا الأمر وإن تسبب بصورةٍ واضحةٍ إلى عدم معرفة داعي التأليف عند الكشي أو منهجه في اختيار الروايات أو الغرض من الكتاب ونحو ذلك من الأمور التي عادةً ما تُستفاد من مقدمة الكتاب وخطبته والتي عادةً ما تأتي على شكل خطبة للكتاب، ولكن مع ذلك فقد ذكر السيّد علي بن طاووس (المتوفّى سنة ٦٦٤ للهجرة) في كتابه فرج المهموم ما يظهر منه وجود خطبة للشيخ الطوسي في أوائل الكتاب اختيار معرفة الرّجال من رجال الكشي حيث قال: ورويت في كتاب اختيار جدي أبي جعفر محمّد بن الحسن الطوسي (رحمه الله) من كتاب أبي عمرو محمّد بن عمرو بن عبد العزيز الكشي ما يقتضي أنّ الطوسي كان يختار التصديق بحكم النّجوم ولا ينكر ذلك، ونحن نذكر ما

رُوي عنه في أول اختياره ولم ننقل الحديث بذلك عن خطّه (قدس سره)، فأمّا ما ذكرناه عنه في خطبة اختياره لكتاب الكشي فهذا لفظ ما وجدناه:

أملى علينا الشيخ الجليل الموفق أبو جعفر محمّد بن الحسن بن علي الطوسي (أدام الله علوه) وكان ابتداء املائه يوم الثلاثاء السادس والعشرين من صفر سنة ستٍّ وخمسين وأربعمائة في المشهد الشريف المقدس الغروي على ساكنه السلام، قال: هذه الأخبار اختصرتها من كتاب الرّجال لأبي عمرو محمد بن عمرو بن عبد العزيز واخترت ما فيها، أقول أنا: فانظر قوله: "واخترت ما فيها"[1].

نعم، يبقى الإشكال في هذا الكلام من جهة جهالة هذا الناقل لهذا الإملاء ومدى وثاقته، فلاحظ.

السِّمة السابعة:

أنّ الكتاب الواصل إلينا مقسم إلى ستة أجزاءٍ وبواقع ١١٥١ رواية، وحيث أنّ كلّ راوٍ كانت حصّته في الإشارة إليه أكثر من رواية فلذلك كان عدد من تُرجِم لهم من الرّواة فيه أقل من ١١٥١ راوٍ،

---

(١) أُنظر: السيّد علي بن طاووس: فرج المهموم: صفحة ١٣٠ ـ ١٣١.

وتحديداً كان حوالي ٥١٥ راوٍ ممّن رووا عن المعصومين (عليهم السلام) ابتداءً بالنّبي الأكرم (صلّى الله عليه وآله) وانتهاءً بالأئمّة المعصومين (عليهم السلام)، ويسرد الرّواة وأحوالهم بترتيب أقرب إلى طبقاتهم بلحاظ المعصومين (عليهم السلام) وإن أُثبِتت أسمائهم في النُّسخ المحقّقة الحالية بحسب الترتيب الأبجدي[1].

نعم، لابدّ من الالتفات إلى أنّ الرّوايات المتعلقة براوٍ معين لم تكن قد وردت كلّها تحت ترجمته بعنوانه الخاص، بل كانت منتشرة في مواطن متعددة من الكتاب، وهذا يستدعي استقراء الرّوايات لتحصيل مجموع ما ورد من روايات في الكتاب بحقّ الراوي الواحد، ولكن كثرة التحقيقات التي أُجريَت على الكتاب في الآونة الأخيرة[2]،

---

(١) أُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: تحقيق الميبدي والموسويان: صفحة ٥ ـ ٢٢.

(٢) أُنظر كتحقيق محمد تقي فاضل الميبدي وأبو الفضل الموسويان، وتحقيق الشيخ جواد القيومي، وتحقيق الشيخ محمد جاسم الماجدي، وتحقيق المصطفوي، وآخرون.

فكلّ هذه التحقيقات وما قدّمته من جهودٍ في هذا الباب جعل الأمر أسهل بكثير.

السِّمة الثامنة:

لم يقتصر المصنّف في سرد رُواة الشيعة فقط، ولم يقتصر على التعرّض للثقات من الأصحاب والرّواة، بل كان الكتاب شاملاً للشيعة وغير الشيعة للثقات والممدوحين والضُّعفاء وغيرهم، ولكنّ الظاهر أنّ المناط في ذكر الراوي في الكتاب كان رواية خبرٍ وقع في سنده الراوي سواءٌ أكان شيعياً أو ليس بشيعي وسواءٌ كان ثقةً أو ليس بثقةٍ.

وبناءً على ذلك فلا يكون ذكر الراوي فيه مع عدم وضوح مذهبه دليلٌ على أنّه شيعي، وكذلك ذكر الرّاوي في الكتاب لا يدلّ على وثاقته؛ وذلك لعدم تعهد المصنف من عدم ذكر إلاّ من كان شيعياً أو إلاّ من كان من الثقات، بل روى عن شيخه العياشي الكثير والعياشي معروف بروايته عن الضُّعفاء، فلذلك لم يخلو كتابه من ذكرٍ للضُّعفاء ومن لا يُعتمد على روايتهم.

السِّمة التاسعة:

يبتدأ الكتاب بذكر سبع روايات تتحدث عن الترغيب في حفظ الحديث وتعلّمه ومدح الرواة، ومن ثمّ تتبع ذلك أربع رواياتٍ في الحديث عن أصحاب أمير المؤمنين (عليه السلام) وشرطة الخميس، ومن ثمّ يبدأ من الرّواية الثانية عشر بالحديث عن الرّواة، ويبتدأ بسلمان الفارسي.

والملاحظ في طريقة عرضه لتراجم الرّواة في الكتاب أنّه قد يذكر اسم الراوي المُترجَم له أولاً ومن ثمّ يأتي بالرّوايات التي وردت بشأنه.

وتارةً أخرى يعطي مؤشر لاسم الراوي المُترجَم له من خلال جملة من العبائر مثل "ما رُوي في"، فلم يذكر اسم الراوي أو عبارة "في" ثمّ أسم الراوي المُترجَم له.

وعادةً ما تبدأ الرّوايات الواردة بتعبيراتٍ معينةٍ مثل: "حدّثني"، أو "وجدت بخط فلان" أو من دون هذه العبائر في أحيان أخرى بل يبتدأ باسم الرّاوي الأول فقط.

السِّمةُ العاشرةُ:

السِّمة العامّة والواضحة في الأعم الأغلب من الكتاب عدم قيام الكشي بإبداء رأيه في موارد التوثيق والتضعيف أو قيامه بترجيح طائفة من الرّوايات المتعارضة الواردة في أحوال الرّواة على طائفة أخرى، بل كان غرضه الأساسي أن يتعرّض لذكر هذه الرّوايات وجمعها بغض النظر عن موقفه منها.

ولكن مع ذلك فقد تعرّض لذكر بعض الشخصيات من الغلاة بل حتّى بعض الشخصيات مجهولة الحال والهوية كما فيما ذكره من روايات بشأن عبد الله بن سبأ، فقد أفرد عنواناً خاصّاً به في الجزء الثاني من الكتاب، فقد أورد خمس روايات بشأنه وهي ممتدةٌ من الرقم ١٧٠ إلى الرقم ١٧٤ مع تعليق على المقام.

مضافاً إلى ذلك:

فإنّه قد ذكر في بعض الأحيان في جملة من الموارد ما ظاهره إبداء رأيه في المبحث محل الكلام، فعلى سبيل المثال:

ذكر في رواية ما حاصله بأنّ محمّد بن بحر غالٍ وأنّ فضّالة ليس

من رجال يعقوب، وهذا الحديث مزيد فيه مغيّر عن وجهه[١].

ومثاله الآخر ما علّق به على الرواية رقم ٥٨٥ في المُفضّل بن عمر، فقد ذكر: حدّثني إبراهيم بن محمّد قال: حدّثني سعد بن عبد الله القمّي قال: حدّثني أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عُمير، عن الحسين بن أحمد، عن أسد بن أبي العلاء، عن هشام بن أحمر قال: دخلت على أبي عبد الله (عليه السلام) وأنا أريد أن اسأله عن المُفضّل بن عمر وهو في ضيعة له في يومٍ شديد الحرّ والعرق يسيل على صدره، فابتدأني فقال: نعم والله الّذي لا إله إلا هو المُفضّل بن عمر الجعفي، حتّى أحصيت نيّفاً وثلاثين مرّة يقولها ويكرّرها، قال: إنّما هو والد بعد والد.

قال الكشي: أسد بن أبي العلاء يروي المَناكير ولعلّ هذا الخبر إنّما رُوي في حال استقامة المُفضّل قبل أن يصير خطّابياً[٢].

(١) اُنظر: اختيار معرفة الرجال: الطوسي: الجزء الأول: صفحة ٣٦٣.

(٢) اُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: صفحة ٣٨٩: الحديث ٥٨٥: تحقيق الميبدي والموسويان.

ومن الواضح أنّ الكشي في المقام أبدى رأيه في أسد بن أبي العلاء ووجّه حاله بما يظهر منه توجيه ضعفه وكذلك غيرها من الموارد ولكنّها قليلةٌ معدودةٌ نسبياً، وهذه ظاهرةٌ طبيعيةٌ، فإنّه مضافاً إلى عدم تعهد الكشي بعدم ذكر رأيه في أحوال الرواة فعادةً ما يخرج المصنّفين والمؤلّفين عن منهجهم في الكتاب في جملة من الموارد.

الجهة الثالثة:

وهو في الحديث عن أغلاط كتاب الكشي ومحاولة تبيين نوعها:

قُسِّمت هذه الأغلاط والأخطاء إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول:

الأخطاء الفنّية من ناحية وقوع التكرار وعدم مطابقة العنوان والمعنون وتداخل الأحاديث المتعلّقة بغيره ونحو ذلك.

ومن غير المستبعد أن تكون هذه الأخطاء في معظمها ناشئةً من اختلاط أوراق الكتاب بعد تأليفه، وقد ذكر مصحح المطبوعة المشهدية أنّ بعض النُّسخ الخطية تختلف في الترتيب عمّا هو المتداول

ومعه يرتفع بعض الإشكالات عن الكتاب منها اتصال أحاديث محمّد بن سنان ومنها عدم ذكر إبراهيم بن عُبادة إلى آخره... وإلى آخر ما ذكره[1].

القسم الثاني:

الأخطاء اللفظية ونحوها من السقط والتحريف والتصحيف وغير ذلك، وهذه تشكل القسم الأعظم من أخطاء الكتاب وأغلاطه، ولا يبعد أنّ بعضها كان موجوداً في النُّسخة التي اعتمدها الشيخ من رجال الكشي، ولم تظهر له حين تحرير الاختيار؛ لأنّها لا تظهر أساساً إلاّ عند المقابلة مع نُسخة أخرى ومصدر آخر، وأنّ بعضها وقع من قلم الشيخ الطوسي (ﰆ) نتيجة لعجلته الدّينية على حدّ تعبير بعضهم[2]، وأمّا الباقي فهو من صنع الناسخين والنَّقلة مع عدم الدقّة في المقابلة.

ومهما يكن فاشتمال جملة من مؤلفات الشيخ الحديثية والرّجالية

---

(١) أُنظر: اختيار معرفة الرجال: المقدمة: صفحة ٣٥.

(٢) أُنظر: مجمع الرجال: الجزء السادس: صفحة ١١ الهامش.

على الكثير من الأغلاط من هذا القبيل أمر معلوم، حتّى بالغ صاحب الحدائق فزعم أنّه قلّما يخلو حديث من أحاديث التهذيبين من علّة في المتن أو السند[١].

القسم الثالث:

وهي الأخطاء المعنوية، وهي التي كانت موجودة في كتاب الكشي وقد أشار إليها النجاشي بقوله: فيه أغلاطٌ كثيرةٌ[٢]، ولكنّها قليلةٌ في كتاب الاختيار ولا تشكّل نسبةً معتد بها[٣]، هذا من جانب.

ومن جانب آخر:

---

(١) اُنظر: الحدائق الناظرة في أحكام العترة الطاهرة: الجزء الثالث: صفحة ١٥٦.

(٢) اُنظر: رجال النجاشي: صفحة ٣٧٢.

(٣) اُنظر: السيّد محمد رضا السيستاني: قبسات من علم الرجال: الجزء الثاني: صفحة ٩٩ ـ ١٠٠.

فقد ذُكِرت في مقام تحليل الأغلاط ونوعيتها أقوال متعدّدة منها:

القول الأول:

ما ذهب إليه جمع[1]، ذهبوا إلى أنّ هذه الأغلاط الّتي أشار إليها النجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة إنّما تتمثّل في تعرّض الكشي في كتابه إلى أسماء الرّواة من الخاصّة والعامّة، ومن ثمّ صحّح الشيخ الطوسي (قدّس سرّه) هذا الغلط من خلال تهذيب الكتاب وحذف أسماء الرّواة من العامّة.

(١) اُنظر: القَهباني على ما ذكر وكذلك الشيخ أبو علي الحائري المتوفى ١٢١٦ للهجرة في منتهى المقال في أحوال الرّجال: الجزء السادس: صفحة ١٤٤، وكذلك المحدّث القمّي في كتاب الكُنى والألقاب: الجزء الثالث: صفحة ١١٦: طبعة النجف.

ويمكن المناقَشة في هذا القول بما حاصله:

أنّ هذا الكلام مردودٌ نقضاً وحلاً...

أمّا نقضاً:

فلوصول جملةً من أسماء الرّواة من العامّة في ما وصلنا من اختيار معرفة الرّجال كمحمّد بن إسحاق ومحمّد بن المذكور وعمرو بن خالد وعمرو بن جميع وعمرو بن قيس وحفص بن غيّاث والحسين بن عَلوان وعبد الله بن جُريج وقيس بن الرّبيع ومَسعدة بن صدقة وعبّاد بن صُهيب وأبي المقدام وكثير النَّوى ويوسف بن بكر وآخرون.

وأمّا حلاً:

فلأنّه لا يمكن عدّ التعرّض لرواة العامّة في كتب الرّجال من المصنّفين الشيعة غلط أو أغلاط؛ لأنّه لا ينطبق معنى الغلط على مثل ذلك، وإلاّ فلو كان الأمر كذلك لكانت كلّ أو جلّ كتب أصحابنا في الرّجال والفهرست بل حتّى كتب الحديث الفقهية وغيرها فيها أغلاط من ناحية اشتمالها على الرّواة من العامّة بشكلٍ أو بآخر.

ويُضاف إلى ذلك:

أنّ المناط في اختيار الرّوايات من الكشي إنّما هي وقوع الراوي في أسانيد روايات وردت عن المعصومين (عليهم السلام)، ومثل هذا المناط قد يتحقّق في الرّواة العامّة والخاصّة من الإمامية والشيعة بلا فرقٍ، فبحسب هذا المَناط يكون ذكر الخاصّة والعامّة من الرّواة نتيجةً طبيعيةً.

نعم، يمكن أن يُقال:

أنّه ما دام المناط وقوع الرّاوي العامّي في سند الرّوايات فعليه يمكن أن يُقال بأنّ من جملة الأعمال التي وقعت على الكتاب الأصلي حذف أسماء عدد من رواة العامّة ممن لم تكن لهم علاقة بروايات الأئمّة (عليهم السلام).

وهذا الحذف وإنْ كان محتملاً في نفسه ولكن لا شاهد عليه يعضده، مضافاً إلى كونه خلاف مقتضى المناط في الاختيار للرّواة، بل لعلّ تسمية ابن شهرآشوب –كما تقدّم– الكتاب في معالم العلماء بأنّه (معرفة الناقلين عن الأئمّة الصادقين (عليهم السلام)) ممّا يعضد عدم التعرّض

لأسماء الرّواة من العامّة ممّن لم يرووا عن الأئمّة المعصومين (عليهم السلام).

كما أنّ التسمية هذه تدعم كون المناط في انتقاء واختيار من يُترجَم لهم في الكتاب من الرواة هو نقلهم عن الأئمة الصادقين (عليهم السلام)، وعليه فهذا القول مردودٌ.

القول الثاني:

ما ذهب إليه العلامة محمد تقي المجلسي الأول (قدس سره) في روضة المتقين[1]، وأشار إليه كذلك أبو الهدى الكُلباسي (المتوفى ١٣١٥ للهجرة) في رسائله الرّجالية[2] بعد نقل كلام النجاشي في المقام من أنّ الظاهر أنّ المراد بالأغلاط الكثيرة الروايات المتعارضة.

ولكن يردُ على ذلك الكلام:

أنّ الكشي وإن قام بسرد الرّوايات متعارضة الدلالة بحقّ جملة من الرّواة كزرارة بن أعيُن ويونس بن عبد الرّحمن وغيرهم، ولكن من تمعّن في منهج الكشي في رجاله يجد أنّه حريص على نقل الروايات

---

(١) أُنظر: محمد تقي المجلسي: روضة المتقين: الجزء ١٤: صفحة ٤٤٥.

(٢) أُنظر: أبو الهدى الكُلباسي: الرسائل الرّجالية: الجزء الثاني: صفحة ٣٠١.

المتعلقة بأحوال الرّجال من دون في الأعم الأغلب من دون التدخّل لترجيح طائفة على طائفةٍ أخرى أو التعليق على دلالة إحدى الطائفتين أو محاولة الجمع بين هذه الطوائف المتعارضة.

ويُضاف إلى ذلك:

أنّ هذا النمط من سرد الرّوايات المتعارضة في حقّ بعض الرواة أو الأقوال المتعارضة في حق توثيق وتضعيف لبعض الرواة كان من سِمات المصنّفين في علم الرّجال من أصحابنا، فلم يكن شيء قد ابتدعه الكشي وكان على خلاف المنهج العلمي في الرّجال، وعليه فلا وجه لما ذُكِر في هذا القول.

القول الثالث:

ما ذهب إليه المحقق التُستري (قدس سره) في أثناء تعرضه لترجمة محمّد بن عمرو بن عبد العزيز الكشي في قاموسه، حيث قال –بعد سرد ما ترجم له به الشيخ الطوسي والنجاشي– أنّه:

ومراد النجاشي من قوله: "وفيه أغلاطٌ كثيرةٌ" المراد اشتباهات من مصنف الكتاب لا تصحيفات النُّسخة، فالغلط يُستعمل في اشتباه

المصنف لا الكاتب، فالقاموس كثير يقول: غلط الجوهري، ومراده اشتباه صاحب الصحاح.

إلا أنّ الظاهر أنّ النجاشي رأى تصحيفات من النُسّاخ فتوهمها اشتباهات من المصنف، وفيها ما لا يتوهمه جاهلٌ فضلاً عن عالمٍ(١).

والجواب عن ذلك واضح:

فإنّ مجرد احتمال بعد عدم وصول نسخة الأصل من رجال الكشي فضلاً عن وصول نسخ أخرى مستنسخة من قِبل النُسّاخ عن نسخة الأصل لكي يمكن الوقوف على موارد الأغلاط والاشتباهات وتصنيفها بكونها من المصنّف أو من النُسّاخ كالتصحيف ونحو ذلك.

وعليه:

فتمامية هذا القول معلق على دراسةٍ واستقراء موارد الأغلاط والأخطاء والاشتباهات ومحاولة استبيان منشئها، ولا يمكن الركون إلى هذا القول ابتداءً من دون استقراء.

---

(١) اُنظر: المحقق التُستري: قاموس الرّجال: الجزء التاسع: صفحة ٨٤٦ ـ ٨٤٧: رقم ٧١٢٠.

والظاهر أنّ تلك الأغلاط كانت عبارة عن مجموعة من أغلاط من المصنّف والنُسّاخ، وذلك لعِدّة أمور:

الأمر الأول:

أنّ الكشي روى كثيراً عن العياشي والمعروف عن العياشي كثرة روايته عن الضعفاء واعتماده المراسيل، وكلّ ذلك يزيد من احتمالية الأغلاط في تراجم الرّجال كما هو واضح.

الأمر الثاني:

بُعد الكشي عن مراكز تجمّع الرّواة وأصحاب المصنّفات مع صعوبة التنقل والاستنساخ للكتب في تلك الفترة واقتصار المكتبات الكبيرة على المراكز العلمية كبغداد والكوفة وقم وأضرابها، فكلّ ذلك يرفع من احتمالية الأغلاط والاشتباهات.

فالمصنّف في حال كونه في المراكز العلمية لا يُعدَم أن تقع يده على كتاب في مكتبة عامّة أو خاصّة أو سوق الورّاقين أو عند الأعلام وأصحاب المصنفات والفهارس أو من هو في حلقة علم قريب منه أو في مجلس علمي أو منتديات علمية وغير ذلك من مصادر المعلومة،

وأغلب ذلك مفقود في المناطق البعيدة عن المراكز العلمية، ومن الواضح أنّ مثل هذا الابتعاد يؤدّي إلى زيادة احتمال الأغلاط والاشتباهات من المصنّفين.

الأمر الثالث:

الأغلاط الطبيعية عند المصنّفين التي تنشأ من السهو والنسيان والاشتباه والتصحيف أثناء تسجيل التراجم خصوصاً مع كثرة الرّوايات وتعداد أسماء الرّواة، وهذا طبيعي جداً، ويمثّل نسبة لا بأس بها من الأغلاط في المصنّفات ومنها المصنّفات الرّجالية، فإنّنا نجد أنّه بعد أكثر من ألف عامٍ على الكشي والكتب الأربعة ومع تقدّم وسائل الطباعة والتحقيق والتدقيق، فمع ذلك لا تزال المصنفات البشرية تُعاني من هذه المشكلة، فكيف قبل ألف عامٍّ مع ضعف وسائل الاستنساخ والتكثير وبدائيتها.

الأمر الرّابع:

ما هو مقتضى الأعمال العلمية المتعدّدة على الكتاب في القرون الأخيرة كأعمال السيّد أحمد بن طاووس (رحمه الله) (المتوفّى ٦٧٣ للهجرة)،

والشيخ حسن صاحب المعالم (ﭬ) (المتوفّى ١٠١١ للهجرة)، والمولى عناية الله القَهباني في القرن الحادي عشر الهجري، بل حتّى المعاصرين كالمَيبدي والموسويان والمصطفوي والقيومي والماجدي وغيرهم من خلال إعادة ترتيب وتنسيق الكتاب وأسماء الرواة وطبقاتهم وفهرست جملة من مطالبه وترتيب أسماء الرّواة بحسب الحروف الأبجدية أو الإشارة إلى مجموع الروايات المتعلقة براوٍ واحد مع تعدّد وتنوّع أماكن وجودها وغيرها من الجهات.

الجهة الرابعة:

ويقع في الحديث عن الشيخ الطوسي وكتاب رجال الكشي.

يقع الكلام في جهتين:

الجهة الأولى:

طبيعة ما قدّمه وعمله الشيخ الطوسي لكتاب رجال الكشي.

قدّم الشيخ الطوسي لرجال الكشي أعمال من جهات عدة منها:

أولاً:

حذف طبقات الرّجال، فإنّه يبدو أنّ كتاب الكشي كان مشتملاً على ذكر أصحاب الأئمّة (عليهم السلام) طبقةً فطبقة، نظير كتاب الرّجال للشيخ الطوسي، قال النجاشي في الحسن بن علي بن فضّال: لم يذكره أبو عمرو الكشي في رجال أبي الحسن الأول (عليه السلام) وقال: ذكره أبو عمرو في أصحاب الرضا (عليه السلام) خاصّة[1].

(١) أُنظر: رجال النجاشي: صفحة ٣٤ وصفحة ٣٦.

وقال في صفوان بن يحيى: ذكره الكشي في رجال أبي الحسن موسى (عليه السلام)[١].

وقال في الحسين بن أشكيب:

قال الكشي في رجاله: أبي محمد الحسين بن أَشكيب المَروَزي، وقال أيضاً: ذكره أبو عمرو في أصحاب أبي الحسن صاحب العسكر (عليه السلام)[٢].

وقال في محمّد بن إسماعيل بن بَزيع:

قال محمد بن عمرو الكشي: كان من رجال أبي الحسن موسى (عليه السلام) وأدرك أبا جعفر الثاني (عليه السلام)[٣].

وقال في إسماعيل بن مهران:

ذكره أبو عمرو في أصحاب الرضا (عليه السلام)[٤].

---

(١) اُنظر: رجال النجاشي: صفحة ١٩٧.

(٢) اُنظر: رجال النجاشي: صفحة ٤٤ ـ ٤٥.

(٣) اُنظر: رجال النجاشي: صفحة ٣٣١.

(٤) اُنظر: رجال النجاشي: صفحة ٢٦.

وقال الشيخ في كتاب الرّجال:

لوط بن يحيى الأزدي، يُكنّى أبا مخنف، هكذا ذكره الكشي في أصحاب أمير المؤمنين (عليه السلام)، وعندي أنّ هذا غلط؛ لأنّ لوط بن يحيى لم يلقَ أمير المؤمنين (عليه السلام)[١]، وأشار إلى ذلك في الفهرست أيضاً[٢].

وذكر (عَيص بن أبي شيبة) في أصحاب الصادق (عليه السلام) وقال: ذكره الكشي في أصحابه (عليه السلام)[٣]، وقال مثل ذلك في محمّد بن مِسكان[٤].

فيظهر من ذلك أنّ كتاب الكشي كان مشتملاً على أسماء أصحاب الأئمّة (عليهم السلام) وفق ترتيب الطبقات، فأسقط الشيخ (قدس سره) الأسماء المجردة عن الترجمة اكتفاءً بإيرادها في كتابه الرجالي.

---

(١) أُنظر: رجال الطوسي: صفحة ٥٧.

(٢) أُنظر: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: صفحة ٣٨١.

(٣) أُنظر: رجال الطوسي: صفحة ٢٦٤.

(٤) أُنظر: رجال الطوسي: صفحة ٣٠٢.

ثانياً:

حذف أسامي الكتب والمصنّفات.

فإنّه يظهر أنّ رجال الكشي كان مشتملاً عليها ولو في الجملة، فقد ذكر النجاشي في ترجمة أبي يحيى الجُرجاني ما لفظه: قال الكشي: كان من أجل أصحاب الحديث ورزقه الله هذا الأمر، وصنّف في الرد على الحَشوية تصانيف كثيرة، فمنها كتاب خلاف عمر برواية إلى آخر ما أورده من أسماء مصنّفات الجرجاني(١).

وقد أوردها الشيخ أيضاً في كتاب الفهرست(٢) مُشيراً في ذيل عبارته في كتاب الاختيار(٣)، إلاّ أنّه اعتمد في نقلها على كتاب الكشي.

وقال الشيخ في ترجمة داود بن أبي زيد في الفهرست:

له كتب ذكرها الكشي وابن نديم في كتابيهما(٤).

---

(١) اُنظر: رجال النجاشي: صفحة ٤٥٤.

(٢) اُنظر: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: صفحة ٨٠.

(٣) اُنظر: اختيار معرفة الرجال: صفحة ٥٣٣.

(٤) اُنظر: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: صفحة ١٨٣.

ولكن المذكور في مجمع الرجال الجزء الثاني صفحة ٢٧٨ هكذا:

له كتب ذكرها ابن النديم وذكره الكشي في كتابه.

وعلى ذلك:

فيمكن أن يكون اختيار الشيخ الطوسي (قدس سره) من رجال الكشي متمثّلاً أيضاً في حذف ما اشتمل عليه –ولو في بعض الموارد– من ذكر تصانيف المترجمين استغناءً عنها بكتاب الفهرست.

ثالثاً:

حذف بعض الروايات المتوافقة بالمضمون، فإنّه ربّما كان رجال الكشي مشتملاً على عددٍ وافرٍ منها كما يُلاحظ ذلك في بعض كتب القدماء كبصائر الدّرجات، فعمد الشيخ (قدس سره) إلى اختيار البعض وحذف البقية.

رابعاً:

تهذيب الكتاب من الأغلاط المعنوية فإنّها قليلةٌ في النُّسخ المتداولة ومعظم الأخطاء والأغلاط الموجودة إنّما هي فنيةٌ أو لفظيةٌ

ونحوها ولم يثبت وجودها في نُسخ الشيخ (قدس سره)[1].

خامساً:

مراجعة الرّوايات وتقويم بعض التصحيفات التي ترد عادةً في النصوص، ولعلّه كانت النُّسخة قديمةً فيها مناطقٌ تالفةٌ أمكن تجاوزها من خلال إعادة استنساخ الكتاب ونحو ذلك من الجهود التي عادةً ما يقدمها المحقّقون للكتب المراد تحقيقها والنظر فيها، ولعلّه كانت لديه أكثر من نسخةٍ فأجرى المطابقة، وإنْ كان لا شاهد على هذا الكلام.

ولكن يُحتمل من جهة موقعية الشيخ الطوسي (قدس سره) في زمانه وإمكانياته المادّية والمعنوية والعلمية والّتي تمكنه من الحصول على نسخةٍ أو أكثر من الكتاب من مكان أو أكثر وهو ما لا يتوفر عادةً لغيره من الناس وهذا مما أنقذ الكتاب من الضياع والتلف والإهمال.

---

(١) أُنظر: السيّد محمد رضا السيستاني: قبسات من علم الرجال: الجزء الثاني: صفحة ١٠٠ ـ ١٠٢.

وأمّا الكلام في الجهة الثانية :

وهي مدى دلالة اختيار وانتخاب الشيخ الطوسي (قدس سره) لمقدارٍ معينٍ من رجال الكشي على تبنيه لذلك المقدار المنتخب والمختار واعتباره لديه.

فالأصل في هذا الكلام ما فُهِم من كلمات السيّد علي بن طاووس (رحمه الله) (المتوفّى ٦٦٤ للهجرة) كما تقدّمت في فرج المهموم في معرض حديثه عن إملاء اختيار معرفة الرّجال وكون الابتداء كان يوم الثلاثاء السادس والعشرين من صفر سنة ستٍّ وخمسين وأربعمائة في المشهد الشريف المقدس الغَروي حيث ورد فيها القول على لسان الشيخ الطوسي بأنّه:

هذه الأخبار اختصرتها من كتاب الرّجال لأبي عمرو محمّد بن عمرو بن عبد العزيز واخترت ما فيها، أقول أنا: فانظر قوله: "واخترت ما فيها"[1].

(١) أُنظر: السيّد علي بن طاووس: فرج المهموم: صفحة ١٣٠ ـ ١٣١.

ولكن يمكن المناقشة في هذا المدّعى من جهات:

الجهة الأولى:

أنّ هذا النص لا يوجد فيما بين أيدينا من كتاب اختيار معرفة الرّجال فلا يعوّل عليه.

الجهة الثانية:

جهالة الناقل لهذا النص وبالتالي عدم إمكانية الاعتماد عليه إلا بعد ثبوت وثاقته.

الجهة الثالثة:

أنّ مسألة الاختيار والاختصار والانتخاب من مصنّفات الآخرين لا تعني تبني المنقول والمختار والمنتخب والمختصر بوجه، وذلك لأنّ الغرض من الاختيار والانتخاب والاختصار دواعٍ تختلف عن دواعي الدواعي التبني والاعتبار، وذلك لأنّ التبنّي إنّما يكون بناءً على أسس ومبادئ في المتبنّي وعادةً ما يستلزم طول نظر وإعمال الجهد والاجتهاد وهذا من الواضح أنّه لا يرد حال الانتخاب من كتب

الآخرين.

ويعضُد ذلك:

عدم إعمال نظر الشيخ الطوسي في جملة من موارد الكتاب الّتي لا تُسمّى -بل لا يمكن أن تُسمّى- مختارات، وعلى سبيل المثال:

الرّوايات المتعارضة في جملة من الرّواة من الأعلام، فبالتالي لو كان الشيخ الطوسي (ﻗﺪﺱ ﺳﺮﻩ) قد بنى على تبنّي هذا المختار من رجال الكشي لوجب عليه إعمال نظره وترجيح طائفة من الرّوايات المتعارضة على الطائفة الأخرى أو الجمع بينهما وبيان طريقة الجمع للوصول إلى نتيجة تُتبنَى من قِبله، والذي حصل أنّه ترك تلك الأخبار المتعارضة كما هي وبالتالي فهذا كاشف عن عدم نيّته تبنّي ما ورد في اختياره من رجال الكشي.

فالنتيجة:

أنّ الظاهر كون الشيخ الطوسي (ﻗﺪﺱ ﺳﺮﻩ) لم يكن في وارد تبنّي أو عدم تبنّي مختاره من رجال الكشي.

وأمّا الكلام في المقام الرابع:

فيقع في الحديث عن انتساب كتاب اختيار معرفة الرّجال للشيخ الطوسي (قدس سره) وعدمه.

فقد ذُكِرت في المقام عِدّة وجوه:

القسم الأول من هذه الوجوه:

وهي الوجوه المانعة عن انتساب الكتاب للشيخ الطوسي (قدس سره) ومنها:

الوجه الأول:

ما تقدّمت الإشارة إليه من أنّ هناك مقدمة في أول الكتاب اختيار معرفة الرّجال كما أشار إليها وسرد جزء منها السيّد علي بن طاووس (المتوفّى سنة ٦٦٤ للهجرة) في كتابه فرج المهموم مع أنّ المتصفّح لما بأيدينا من الكتاب لا يجد هذه المقدمة بل الكتاب يبدأ مباشرةً بعد البسملة بالرواية الأولى عن حمدويه بن نُصير الكشي وهذا يدلّ على أنّ ما كتبه أو أملاه الشيخ الطوسي من كتاب اختيار معرفة الرّجال ليس

هو ما بأيدينا الآن.

والجواب عن ذلك:

أولاً:

أنّه قد تقدّم من هذه المقدمة أنّ هذه المقدمة كانت في نسخة للسيّد ابن طاووس (رحمه الله) ولعلّها كانت في نسخةٍ دون أصل الكتاب.

وثانياً:

أنّه لعلّه قد أضيفت فيما بعد من قِبل بعض تلامذة الشيخ الطوسي أو ممّن استنسخ الكتاب، وكثيراً ما يعمد ويعمل النُسّاخ والكُتّاب نظرهم ويطبعون ويضيفون إضافات في أول الكتاب أو في آخره، وهذا معروف في الكتب والمصنّفات.

وتجدنا لذلك حينما تكلمنا عن الترضّي والترحم ودلالته على الوثاقة من عدمه اشترطنا أن لا يكون الترضّي في أول الكتاب في مقدمته أو في خطبته أو في آخر الكتاب؛ وذلك لأنّ هذه الموارد والمواضع ممّا يتدخل بتركيبتها وكتابتها أيدي النُسّاخ والكتّاب ولعلّهم

يبيحون لأنفسهم الحق في إضافة بعض الإضافات خصوصاً ألفاظ الترحّم والترضّي ونحو ذلك والألفاظ التي تكون من مناشئ أخلاقيةٍ متشرعيةٍ.

وثالثاً:

ما ذكره السيّد ابن طاووس من أنّ هذه المقدمة لم تكن بخط الشيخ الطوسي (قدّس سرّه) وإنّما ما كان بخطّه إنّما هو الكتاب دون المقدمة، وقد تقدّمت الإشارة إلى ذلك.

وبعبارة أخرى:

أنّ هذه المقدّمة تُشير إلى تاريخ الإملاء، وعادةً هذا مطلب يُثبّت من قِبل التلامذة والكتّاب والنُسّاخ للكتاب، وعادةً لا علاقة له بمصنّف الكتاب.

بخلاف المقدمة التي تكون كخطبة الكتاب يعرف بها المصنّف بكتابه ومنهجه ومشايخه الذين أخذ عنهم روايات الكتاب، فتلك نمط آخر من المقدمات وهو غير موجود مع الأسف في اختيار معرفة الرّجال.

الوجه الثاني:

أنّ هناك جملة من الموارد نقلها الأعلام عن كتاب اختيار معرفة الرّجال ولكنّها غير موجودةٍ فيما بين أيدينا من الكتاب، فعلى سبيل المثال:

المورد الأول:

ما نقله ابن شهرآشوب في كتابه مناقب آل أبي طالب عن كتاب اختيار معرفة الرّجال عن الإمام الصادق (عليه السلام) عن سلمان الفارسي (رضي الله عنه) من قصة خروج السيّدة فاطمة الزهراء (عليها السلام) إلى قبر رسول الله (صلّى الله عليه وآله) لإنقاذ أمير المؤمنين (عليه السلام) حينما أُستخرِج من بيته[١].

وهذه الرواية غير موجودة فيما بين أيدينا من كتاب اختيار معرفة الرّجال.

---

(١) أُنظر: المناقب: الجزء الثالث: صفحة ٣٣٩: طبعة علامة: والجزء الثالث: صفحة ٣٨٠: طبعة ذوي القربى.

المورد الثاني:

ما رواه الميرزا محمّد الاسترآبادي في كتاب منهج المقال في تحقيق أحوال الرّجال(١) في ما وجده منسوباً إلى الشهيد الثاني (قدس سره) عن كتاب اختيار معرفة الرّجال عن الإمام الصادق (عليه السلام) وعن عبد الله بن الحسن من إباء بلال الحبشي من بيعة أبي بكر لأنّه لم يستخلفه الرّسول الأكرم (صلّى الله عليه وآله) وارتحاله إلى الشام ووفاته بدمشق، وهذه الرّواية كذلك غير موجودة فيما بين أيدينا من كتاب اختيار معرفة الرّجال للشيخ الطوسي (قدس سره).

ويمكن الجواب عن هذين الموردين بما حاصله:

أولاً:

من الواضح أنّ اشتباه المصنّفين في تخريج مروياتهم من مصادرها تتعرّض بشكلٍ واضحٍ عند الأعمّ الأغلب -إن لم نقل جميع- المصنّفين

(١) أُنظر: الاسترآبادي: منهج المقال في تحقيق أحوال الرجال: صفحة ٧٢، وكذلك أُنظر: خاتمة مستدرك الوسائل: النوري: الجزء الثالث: صفحة ٢٨٩.

للغلط والاشتباه، وابن شهرآشوب والاسترآبادي ليسوا استثناءً من هذه القاعدة، بل أنّ هذه الظاهرة موجودةٌ في عصرنا الحالي مع وجود أدوات التحقيق والتدقيق ولجانها، بل أكثر من ذلك، فقد لاحظنا جملة من الاشتباهات حتّى عند لجان التحقيق والتدقيق في جملة من الكتب والمصنّفات، والعصمة لأهلها.

وبالتالي فهذا الاحتمال وارد، بل أكثر من ذلك فإنّ الاشتباه في المورد والموردين يكاد يكون طبيعياً بخلاف الاشتباه في موارد عديدة، فإنّه يمكن أن يخدش في ضبط المصنّف ودقته.

وثانياً:

بخصوص المورد الثاني الذي رواه الاسترآبادي فإنّ روايته كانت بلسان ما وجده منسوباً إلى الشهيد الثاني، ومن الواضح أنّ هذا لسان التشكيك في النسبة وعدم تبنيها من قبل الاسترآبادي لعدم الإطمئنان إلى دقّة هذه النّسبة للشهيد الثاني وبالتالي فلا تأخذ قيمةً احتماليةً معتدّ بها.

وثالثاً:

أنّ عدم وجود هاتين الرّوايتين فيما بين أيدينا من النُّسخة لاختيار معرفة الرّجال غاية ما يدلّ عليه هو طُرو السّقط والنقص في نسختنا من اختيار معرفة الرّجال، وهذه الحالة موجودة في أغلب المصنّفات القديمة، فلا يكاد كتابٌ أو موسوعةٌ تخلو من ظاهرة طرو النقص عليها وهذه الظاهرة لا تضرّ باعتبار المقدار الواصل إلينا كما هو واضح.

نعم، لو كان العكس وأنّ المورد المشكوك فيه كان بنحو الزيادة فعندئذٍ كان ذلك ممّا يخدش في اعتبار المقدار الزائد، ولعلّه يمنع من اعتباره دون حالة طُرو النقص كما هو واضح.

ورابعاً:

أنّ المورد والموردين لا يشكّلان نسبة معتدّ بها في قبال ١١٥١ رواية كان قد اشتمل عليها كتاب اختيار معرفة الرّجال، فعليه نسبتها لا تتعدى الواحد بالألف وهي نسبةٌ ضئيلةٌ جداً لا قيمة لها كما هو واضح بحساب الاحتمالات.

وخامساً:

أنّ المستقرأ لأحوال كتب الأعلام كالشيخ الطوسي والصّدوق وأضرابه يجد طُرو هذه الحالة في غير مورد وأمثلتها كثيرةٌ في تلك الكتب فراجع.

فالنتيجة :

أنّ هذا الوجه لا يصلح للخدش بنسبة الكتاب إلى الشيخ الطوسي.

الوجه الثالث:

احتواء النسخة التي بأيدينا من الكتاب على أخطاء وأغلاط كثيرة، وبالتالي فلا يحتمل غفلة الشيخ الطوسي (قدس سره) عنها ومع تنبّهه لها لا يحتمل عدم إقدامه على تصحيحها، فإذا كان الأمر كذلك لم تكن لتبقى في الكتاب وتصل إلينا وحيث وصلت إلينا فإنّ الكتاب ليس للشيخ الطوسي (قدس سره).

والجواب عن هذا الوجه:

قد تقدّم -في ما تقدّم- الحديث فيه عن أغلاط الكتاب وبالتالي فلا يصلح أن يكون وجهاً للخدش بنسبة الكتاب للشيخ الطوسي (قدس سره).

ويُضاف إلى ذلك:

أنّ الكتاب عادةً ما يمرّ بعِدّة مراحل من النّسخ والمقابلة، وقد تعرضنا في مباحثنا الرجالية في حلقتها الثانية مفصلاً لطبيعة وأقسام التصحيف والأخطاء والخلل الذي يرد في الرّوايات ومع الالتفات إلى ذلك وإلى ما تقدّم يتضح حال هذا الوجه وضعفه.

وأمّا القسم الثّاني:

وهي الوجوه المثبتة لانتساب ما بأيدينا من كتاب اختيار معرفة الرّجال للشيخ الطوسي (قدس سره) فمنها:

الوجه الأول:

أنّ من نُسخ الاختيار نسخة كانت موجودة بمكتبة السيّد حسن

الصدر بخط الشيخ نجيب الدين وأستاذه صاحب المعالم، وهي مكتوبة عن نسخة بخطّ الشهيد الأول وهي منقولةٌ عن نسخة بخط علي بن حمزة بن محمّد بن شهريار الخازن وكان عليها تملّك السيّد أحمد بن طاووس[١].

وعلي بن الخازن هذا كاتب هذه النّسخة هو من أسباط الشيخ (رحمه الله)، فإنّ جدّه محمّد بن شهريار هو صِهر الشيخ على كريمته كما صرّح بذلك المحقق الشيخ آقا بزرك الطهراني (قدس سره)[٢].

ومن غير المحتمل أن تكون النسخة التي خطّها سبط الشيخ على أنّها كتاب الاختيار لجدّه من تأليف شخص آخر[٣].

وهذا الوجه تامٌ، وما يمكن أن يشكل عليه من القول بأنّه لابدّ

(١) اُنظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة: آقا بزرك الطهراني: الجزء الأول: صفحة ٣٦٥، ومستدرك الوسائل: الخاتمة: الجزء الثالث: صفحة ٢٨٧.

(٢) اُنظر: طبقات أعلام الشيعة: القرن السادس: صفحة ٨٨.

(٣) اُنظر: السيّد محمد رضا السيستاني: قبسات من علم الرجال: الجزء الثاني: صفحة ٩٧.

من وجود قرينةٍ أو شاهدٍ أو مؤيدٍ على اعتقاد الناسخ لها بكونها للشيخ الطوسي (قدس سره) فهو موجود، وهو نفس كون المستنسخ لها من أسباط الشيخ الطوسي (قدس سره)، فإنّه عادةً -بل في الأعم الأغلب- يهتمّ النّاس كثيراً بكتب آبائهم وأجدادهم ويبذلون الجهد الكبير والمال في سبيل الحصول على نُسخ من كتب ذويهم لأنّه تراث خاصٌّ بالعائلة أولاً وبالذات مقارنة مع ما يمكن أن يبذله الآخرون في تحصيل نسخة منها، وهذا الوجه كافٍ للاطمئنان بأنّ علي بن الخازن كان مطمئناً بشكلٍ أو بآخر بنسبة الكتاب إلى جدّه فاستنسخه.

الوجه الثاني:

أنّ من نُسخ كتاب الاختيار أيضاً نسخة في مكتبة كلّية الآداب بجامعة طهران مقابلةً بنسخة مقروءة على السيّد أحمد بن طاووس وعليها كتابة بالمقابلة بنسخة الأصل الّتي بخط الشيخ[1].

علماً أنّ نسخة الأصل كانت موجودةً لدى السيّد علي بن

(١) أُنظر: مقدمة اختيار معرفة الرجال: صفحة ٢١.

طاووس[١]، ويبدو أنّه قد رآها أخوه السيّد أحمد بن طاووس أيضاً، فقد ذكر المحقّق الداماد (قدّس سرّه) في تعليقته على رجال الكشي ما لفظه:

في أكثر النُّسخ العتيقة عن علي بن سُويد النَسائي بفتح النون قبل السين والهمزة بعد الألف، وهو المروي عن السيّد جمال الدّين أحمد بن طاووس (قدّس الله نفسه الزكية)، وقد كتب بخطّه ـ يعني بخط الشيخ أبي جعفر الطوسي ـ في كتاب الاختيار من كتاب الكشي وهو هذا الكتاب[٢].

ودلالة هذا الوجه على ثبوت نسبة ما بأيدينا من الكتاب إلى الشيخ الطوسي واضح.

الوجه الثالث:

أنّ كتاب الاختيار للشيخ أحد مصادر السيّد أحمد بن طاووس في

---

(١) اُنظر: فرج المهموم: صفحة ١٣٠، واليقين: صفحة ١٣٩.

(٢) اُنظر: اختيار معرفة الرجال مع تعليقة السيّد الداماد: الجزء الأول: صفحة ٧، والسيّد محمد رضا السيستاني: قبسات من علم الرجال: الجزء الثاني: صفحة ٩٧ ـ ٩٨.

كتابه حلّ الإشكال كما صرّح بذلك في مقدمته[١]، وله إليه طريق كما نصّ على ذلك أيضاً، وطريقه صحيح يُعلَم من إجازات البحار[٢].

وكتاب حلّ الإشكال وإن كان مفقوداً في هذه الأعصار إلاّ أنّه كان موجوداً بخط ابن طاووس لدى صاحب المعالم (قدس سره)، وقد انتزع منه خصوص ما اقتبسه السيّد من كتاب الاختيار وسمّاه التحرير الطاووسي، وتوجد نسخةٌ من هذا الكتاب بخطه الشريف في بعض المكتبات العامّة إلى اليوم[٣]، وقد طُبع قبل عِدّة سنوات وعند تطبيق ما ورد فيه مع كتاب الاختيار المتداول بين المتأخّرين يظهر بوضوح أنّ نسخة السيّد ابن طاووس من كتاب الاختيار لم تكن تختلف عن

(١) اُنظر: التحرير الطاووسي: صفحة ٢٥.

(٢) اُنظر: بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار: الجزء ١٠٧: صفحة ١٤٤.

(٣) اُنظر: مقدمة التحرير الطاووسي: صفحة ١٣: طبعة سنة ١٤١١ للهجرة.

النّسخة المتداولة بشيءٍ يعتد به فلاحظ[١].

وهذا الوجه في نفسه جيّدٌ، ولكن مع ذلك قد يعترض عليه بالقول:

أنّ الإجازات العامّة والطرق العامّة للمتأخّرين إنّما كانت تبرّكية ولم تكن مقرونة بالقراءة أو السماع أو الإملاء مع مناولة نسخة خاصّة، فبالتالي لا ينفع هذا الوجه في إثبات صحة نسبة الكتاب إلى الشيخ الطوسي.

ويمكن الإجابة عن هذا الاعتراض بالقول:

أولاً:

أنّه وإن كان الصحيح أنّ الإجازات العامّة والطرق العامّة للمتأخّرين طرق تبرّكية وليست مقرونة بالمناولة والقراءة أو السماع ونحو ذلك من طرق تحمّل الرواية المعتبرة ولكن في المقام

(١) أُنظر: السيّد محمد رضا السيستاني: قبسات من علم الرجال: الجزء الثاني: صفحة ٩٦ ـ ٩٧.

خصوصيات:

الخصوصية الأولى:

أنّ تبرّكية الإجازات والطرق العامّة تشتدّ وضوحاً مع طول الفترة التي تفصلها عن المتقدمين كالشيخ الطوسي (المتوفّى ٤٦٠ للهجرة)، والنجاشي (المتوفّى ٤٥٠ للهجرة)، وأضرابهم ممن عاشوا في القرن الخامس الهجري بل أدركوا النصف الثاني منه مقارنةً بالعلامة المجلسي صاحب البحار (ﭭ) (المتوفّى ١١١١ للهجرية)، أو الحرّ العاملي (ﭭ) (المتوفّى ١١٠٤ للهجرة)، وبفارق زمني يقترب من ستة قرون وهذا واضح بلا شبهة.

وأمّا مع قصر هذا الفاصل الزمني مع المتقدمين كالقرنين مثلاً كما هو حال مع السيّد أحمد بن طاووس (المتوفّى سنة ٦٧٣ هجرياً)، أو السيّد علي بن طاووس (المتوفّى ٦٦٤ للهجرة)، فاحتمال ورود النسخ الأصلية لمؤلفات المتقدمين أو النسخ المطابقة معها وارد وموجود ويمكن أن يحصل عليه مثل هؤلاء الأعلام.

الخصوصية الثانية:

أنّ السيّد أحمد والسيّد علي ابنا طاووس كانت لديهم مكتبةٌ كبيرةٌ لمؤلّفات أصحابنا في الحلّة في تلك الفترة، وكان لهم نفوذ اجتماعي وعلاقات كثيرة مع الأعيان والوجهاء، وهذا يعطيهم فرصة الحصول على نُسخ الكتب بصورة أيسر مقارنةً بالآخرين.

وثانياً:

أنّه مع الإغماض عمّا تقدّم والتسليم بكونها إجازات وطرق عامّة تبرّكية تخلو من مناولة نسخة أصلية للكتاب فيبقى هذا الوجه يحمل قيمةً احتماليةً معينةً يمكن أن تضاف إلى ما تحمله الوجوه الأخرى من قِيمٍ احتماليةٍ للوصول إلى الاطمئنان بنسبة ما بأيدينا من كتاب الاختيار للشيخ الطوسي.

وثالثاً:

أنّ قوّة هذه القرينة تكمن في مطابقة ما ورد فيه مع كتاب الاختيار المتداول بين المتأخّرين وظهور المطابقة وعدم الاختلاف بشيءٍ يعتدّ به فإنّ هذا هو الذي يعطي لهذه القرينة قيمتها الاحتمالية الجيّدة التي

يمكن أن تنضمّ إلى باقي القرائن الأخرى لتشكل بمجموعها بناءً للاطمئنان بكون ما بأيدينا من نسخة اختيار معرفة الرّجال هو من تأليف الشيخ الطوسي (قدس سره).

الوجه الرابع:

أنّ هناك نسخةٌ من الجزء الأول من كتاب الاختيار موجودٌ في المكتبة الوطنية بطهران وهي مصحّحةٌ بخط الشهيد الأول (قدس سره)، وقد ذكر بآخرها بخطه الشريف ما يلي:

بلغت المقابلة بهذا الجزء من أوله إلى آخره بنسخة الأصلي بخط الشيخ السعيد أبي جعفر الطوسي (رضي الله عنه)، كتب أيضاً: بلغ مقابلة وتصحيحاً بحسب الجهد والطاقة إلا ما زاغ عنه البصر وحسر عنه النظر بالنسخة المنقول منها إلى آخره، إلى أن قال: بيده الجانية محمّد بن مكّي العاملي لطف الله به يا ربّ العالمين.

ومثل هذا بمعية الاطلاع عليها يحسم النّزاع في كون رجال

الكشي الموجود بأيدينا هو اختيار الشيخ (قدس سره) أو لا[1].

الوجه الخامس:

أنّ الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرسته حينما ترجم لنفسه عَدّ كتاب اختيار الرّجال في عداد مصنفاته ومؤلفاته[2].

وبمعية عدم ذكر هذا العنوان ونسبته لغير الشيخ الطوسي (قدس سره) فتكون هذه قرينة على صحة نسبة ما بأيدينا من الكتاب للشيخ الطوسي (قدس سره).

الوجه السادس:

ما تقدّم الإشارة إليه من أنّ السيّد علي بن طاووس (رحمه الله) (المتوفى ٦٦٤ للهجرة) قد نقل في كتابه فرج المهموم وجود مقدمة للكتاب تشير إلى أنّ الكتاب من إملاء الشيخ الطوسي (قدس سره) سنة ٤٥٦ للهجرة

---

(١) أُنظر: السيّد محمد رضا السيستاني: قبسات من علم الرجال: الجزء الثاني: صفحة ٩٦: الهامش رقم ٣.

(٢) أُنظر: الشيخ الطوسي: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: صفحة ٢٤٢: رقم ٧١٤.

في المشهد الغَروي المقدّس، وهذه تنفع في أن تكون قرينة ذات قيمة احتمالية وإن كانت صغيرة من جهة الخدش بكون هذه المقدمة لم تصل إلينا وأنّها في نسخة دون أخرى مع جهالة النّاقل لهذه المقدمة.

ولكن مع ذلك فهذه القرينة تنفع مع انضمامها للقرائن الأخرى في إيراث الاطمئنان بكون ما بأيدينا من النّسخة من كتاب اختيار معرفة الرّجال هو للشيخ الطوسي (قدس سره).

فالمختار في المقام:

صحّة انتساب ما هو موجودٌ بين أيدينا من كتاب اختيار معرفة الرّجال إلى الشيخ الطوسي (قدس سره) وكونها ممّا اختصره واختاره من رجال الكشي المفقود والذي لم يصل إلينا وذلك لتمامية ما تقدّمت من الوجوه وقدرتها على إيراث الاطمئنان بذلك.

وبذلك ينتهي كلامنا في رجال الكشي نحمد الله تعالى على هذا التوفيق ومنه نستمدّ العون والتّسديد، والحمد لله ربّ العالمين.




فهرسُ المصادرِ والمراجعِ




فهرسُ المصادرِ والمراجعِ

القرآن الكريم

١-الاستبصار: الشيخ الطوسي محمد بن الحسن (٣٨٥- ٤٦٠ هجري) دار الكتب الإسلامية: طهران.

٢- كتاب الكافي: محمد بن يعقوب الكليني: المتوفى ٣٢٩ هجرياً: طبعة دار الحديث: قم المقدسة.

٣-تعاليق مبسوطة على العروة الوثقى: الشيخ محمد إسحاق الفياض: عشرة مجلدات: الطبعة الأولى: إنتشارات محلّاتي: قم المقدّسة.

٤-تهذيب الأحكام: محمد بن الحسن الطوسي (٣٨٥- ٤٦٠ هجري) دار الكتب الإسلامية: طهران.

٥-التنقيح في شرح العروة الوثقى: الخوئي (المتوفى ١٤١٣ هجري): ضمن موسوعة الإمام الخوئي: خمسين مجلداً.

٦-الحدّائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة: تأليف الشيخ يوسف البحراني: مؤسسة النشر الإسلامي: التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٧-كتاب حاشية على المدارك: تأليف الوحيد محمد علي بن محمد باقر البهبهاني (رحمه الله) (١١٤٤- ١٢١٦) هجري.

٨-المعتبر: المحقّق الحلي: جعفر بن الحسن الحلي: (المتوفى ٦٨٦ هجري) مؤسسة الشهداء: قم المقدّسة: ١٣٦٤: هجري شمسي

٩ -المحكم في أصول الفقه: السيد محمد سعيد الحكيم: نشر مؤسسة الحكمة. ١٩٩٤ ميلادي

١٠-المباحث الأصولية: الشيخ محمد إسحاق الفياض: نشر عزيزي: ١٤٢٥ هجري. قم

١١-المستند في شرح العروة الوثقى: تقرير أبحاث السيد أبي القاسم الخوئي (قدس سره) (المتوفى عام ١٤١٣هجري) ضمن موسوعة الإمام الخوئي خمسين مجلداً.

١٢-مستمسك العروة الوثقى: تأليف السيد آية الله العظمى محسن الحكيم (قدس سره).

١٣-مصباح الفقيه: آغا رضا الهمداني: طبعة حجرية: منشورات مكتبة الصدر: طهران.

١٤-وسائل الشيعة: الحر العاملي محمد بن الحسن (١٠٣٣- ١١٠٤ هجري): مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث: تحقيق محمد رضا الحسيني الجلالي:١٤١٦ هجري.

١٥-الوافي: الفيض الكاشاني: (١٠٠٧-١٠٩١ هجري) منشورات مكتبة الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام): أصفهان: ١٤٠٦ هجري. تحقيق ضياء الدين الحسيني الأصفهاني.

١٦-وسائل الشيعة: الحر العاملي محمد بن الحسن (١٠٣٣- ١١٠٤ هجري): مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث: تحقيق محمد رضا الحسيني الجلالي:١٤١٦ هجري.

١٧-مباحث الأصول: أبحاث السيد محمد باقر الصدر (المستشهد ١٤٠٠ هجري): تقرير السيد كاظم الحسيني الحائري: دار البشير: ١٤٢٥ هجري.

١٨-مصباح المنهاج: تأليف السيد محمد سعيد الطباطبائي الحكيم: نشر مؤسّسة الحكمة.

١٩-كشف المحجة لثمرة المهجة: السيد ابن طاووس: ت: ٦٦٤ هجري: طبعة: ١٩٥١ ميلادي: ١٣٧٠ هجري: المطبعة الحيدرية: النجف الاشرف.

٢٠-مختارات رجالية: الشيخ عادل هاشم: الطبعة الأولى: ١٤٤١ هجري: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.

٢١-الفوائد الرجالية: السيد محمد مهدي بحر العلوم: تحقيق وتعليق السيد محمد صادق بحر العلوم: الطبعة الأولى:١٣٦٣ هجري: شمسي: المطبعة: افتاب: الناشر: مكتبة الصادق: طهران.

٢٢-كامل الزيارات: ابن قوليه: ت: ٣٦٩ هجري: دار الحجة (عجل الله تعالى فرجه): الطبعة الأولى:١٤٣٥ هجري.

٢٣-نهاية الدراية: السيد حسن الصدر: تحقيق: ماجد الغرباوي: نشر: المشعر.

٢٤- مشايخ الثقات: غلام رضا عرفانيان: مؤسّسة بوستان كتاب: الطبعة الثالثة.

٢٥-معجم رجال الحديث: السيد أبو القاسم الخوئي: (المتوفى ١٤١٣هجري) الطبعة الخامسة: ١٤١٣هجري.

٢٦-مستدرك الوسائل: المحدّث النوري: الحسين بن محمد تقي (١٢٥٤ - ١٣٢٠هجري): مؤسّسة آل البيت (عليهم السلام): قم: ١٤١٧ هجري.

٢٧-كامل الزيارات: جعفر بن محمد بن جعفر بن موسى ابن قولويه (المتوفى ٣٦٧هجري) مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين: قم.

٢٨-قبسات من علم الرجال: أبحاث السيد محمد رضا السيستاني: جمعها ونظمها السيد محمد البكاء: طبعة أولية.

٢٩-قاموس الرجال: محمد تقي التستري (المتوفى ١٣١٦هجري): طهران: ١٣٩٧هجري.

٣٠-الفهرست: الشيخ الطوسي محمد بن الحسن (٣٨٥-٤٦٠ هجري) مؤسّسة نشر الفقاهة: قم: ١٤١٧هجري.

٣١- الفهرست: منتجب الدين بن بابويه (المتوفى ٥٨٨ هجري) منشورات مكتبة آية الله المرعشي النجفي: قم: ١٣٦٦هجري.

٣٢-عدّة الأصول: الشيخ الطوسي: (٣٨٥ - ٤٦٠ هجري) مؤسّسة آل البيت عليهم السلام: قم المقدسة: ١٤٢٠هجري.

٣٣-الرجال: الطوسي محمد بن الحسن (٣٨٥ - ٤٦٠ هجري) مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين: قم: ١٤١٥هجري.

٣٤- الرجال: الكشّي أبو عمرو محمد بن عمر بن عبد العزيز (من علماء القرن الرابع الهجري) مؤسّسة الأعلمي: كربلاء: العراق.

٣٥- الرجال: النجاشي: أحمد بن علي (٣٧٢ - ٤٥٠ هجري) دار الأضواء: بيروت: ١٤٠٨ هجري.

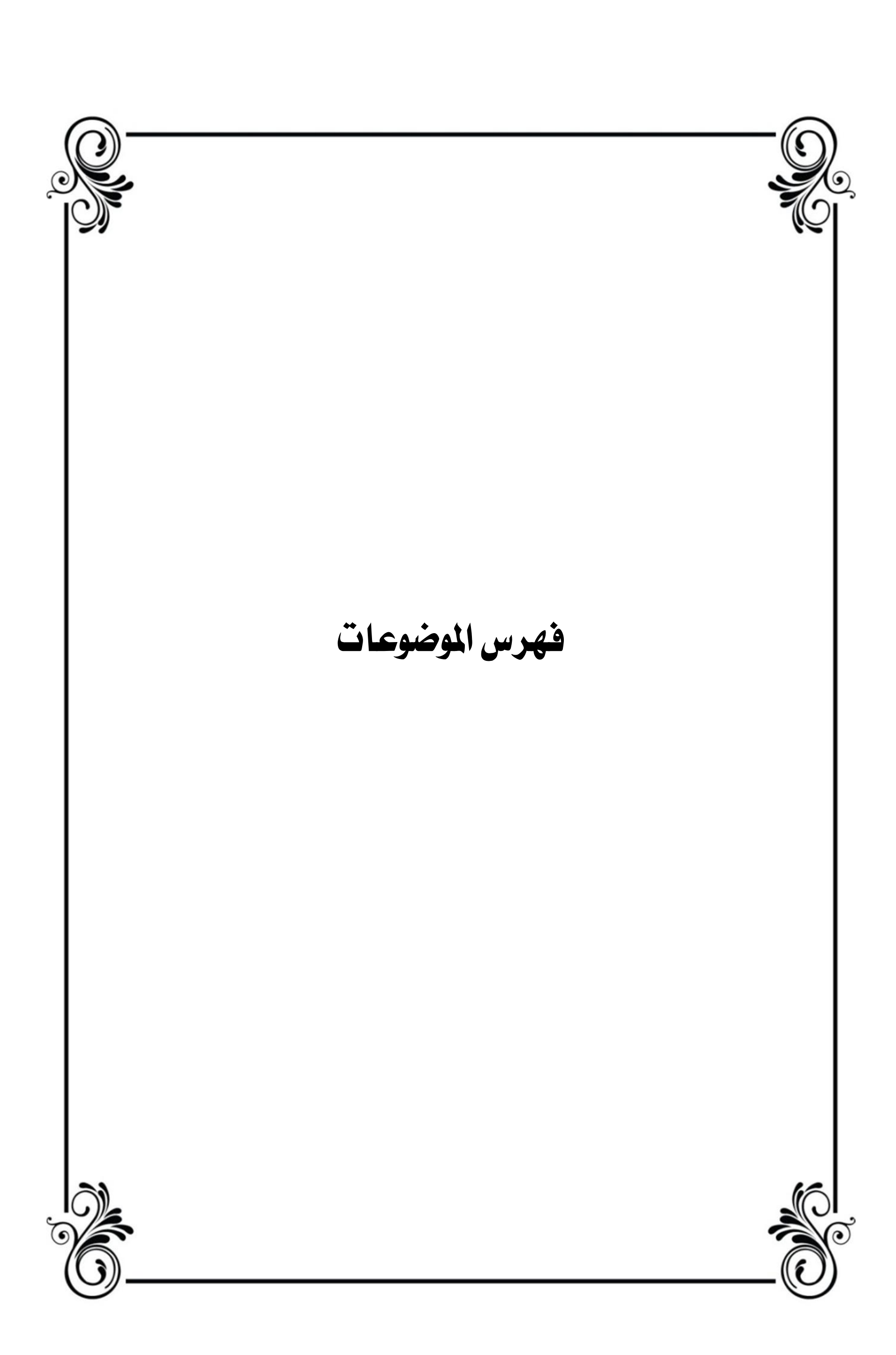
٣٦-الرجال: ابن داود الحسن بن علي الحلي: (من علماء القرن السابع الهجري) منشورات المطبعة الحيدرية: النجف الأشرف: ١٣٩٢هجري.

٣٧-تفسير القمّي علي بن إبراهيم (من أعلام القرن الثالث والرابع الهجري)مؤسّسة دار الكتاب للطباعة والنشر:قم:١٤٠٤ هجري.

٣٨-تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي: أحمد بن علي (المتوفى ٤٦٣هجري) المكتبة السلفية: المدينة المنورة.

٣٩- تاريخ الطبري (تاريخ الأمم والملوك) محمد بن جرير الطبري: (المتوفى ٣١٠ هجري) مؤسّسة الأعلمي: بيروت.

٤٠-الاستبصار: الشيخ الطوسي محمد بن الحسن (٣٨٥ - ٤٦٠ هجري) دار الكتب الإسلامية: طهران.



فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات